الفصل الثانى

عُلَمَاءُ الأَزهر جَبْهَةُ مُعارَضَةٍ سِيَاسِيَّةٍ وَإِصْلاح

- تمهيـــد .
- معارضة العلماء لخاير بك : سنة ٩٢٨ هـ .
- معارضة العلماء لسليمان باشا الخادم : سنة ٩٤٤ هـ .
- معارضة شيخ الأزهر فى ولاية داود باشا على مصر : سنة ٩٥٠ هـ .
- علماء الأزهر فى مواجهة العصيان العسكرى (الطلبة) : سنة ١٠١٧هـ .
- العلماء يخمدون بادرة عصيان عسكرى : سنة ١٠٣٢ هـ .
- معارضة العلماء للسلطان محمد الرابع : سنة ١٠٧٤ هـ .
- العلماء فى مواجهة مفاسد العربان : سنة ١٠٧٨ هـ ، ١٠٩٧ هـ .
- علماء الأزهر يواجهون عدوان العسكر على الأفراد : سنة ١١٠٠ هـ .
- علماء الأزهر يدافعون عن حقوق الزارعين فى أراضى الصعيد الأعلى : سنة ١١٠٤ هـ .
- العلماء يدافعون عن الموارد المالية للتعليم والشعائر الإسلامية : سنة ١١٠٦ هـ .
- العلماء يجابهون مؤامرة اليهود لإضعاف اقتصاد مصر : سنة ١١١٤ هـ .

- العلماء يصلحون بين فريقين إنكشاريين تأهبا للحرب الداخلية : سنة ١١١٩ هـ .
- العلماء يمنعون اليهود من السير بين المقابر الإسلامية : سنة ١١٢٧ هـ .
- علماء الأزهر يعزلون أغاة الانكشارية دفاعاً عن حقوق الأفراد : ١١٣٠ هـ .
- معارضة العلماء للسلطان محمود الأول : ١١٤٨ هـ .
- علماء الأزهر يدافعون عن حق المسلمين العامّ فى الحج الآمن : سنة ١١٥٨ - ١١٦١ هـ .
- مواقف علماء الأزهر فى عصر نفوذ المماليك .
- تمهيد .
- معارضة شيخ الأزهر الحفناوى للزعيمين حسين بك كشكش وعلى بك الكبير : سنة ١١٨٠ ، ١١٨١ هـ .
- علماء الأزهر يلغون مظالم باب الشون ، ويُجْرون مرتبات فقراء جامعى قايتباى والزغارى : سنة ١١٨٢ هـ .
- معارضة الشيخ على الصعيدى ، وجهوده الإصلاحية فى عهدى على بك الكبير ومحمد بك أبى الذهب : سنة ١١٨٢ - ١١٨٩ هـ .
- معارضة الشيخ على الصعيدى ، وجهوده الإصلاحية فى عهد إسماعيل بك: سنة ١١٨٩ هـ.
- معارضة العلماء لحسن باشا القبطان : سنة ١٢٠٠ ، ١٢٠١ هـ .

علماء الأزهر جبهة معارضة سياسية وإصلاح

● تمهـــيد :

عرفنا فى الفصل السابق أن علماء الأزهر اضطلعوا بحماية رجال الأحزاب المملوكية المهزومة تحقيقاً للعدل ، وتأميناً للمروَّعين من خصومهم السياسيين ، كما اضطلعوا بأدوار مؤثرة فى إسقاط الحكومات العثمانية الجائرة والأحزاب المملوكية المتسلطة .

وفى هذا الفصل أعرضُ لوناً آخر من ألوان العمل السياسى الذى مارسه علماءُ الأزهر ، هذا العمل السياسى هو « المعارضة السياسية والإصلاح » .

وقد كان سلاح العلماء فى هذين المجالين اللِّسان والبيان ، والشريعة والإيمان ، وكان ميدانهم فى الأحوال العادية الديوان العالى بقلعة القاهرة ، حيث كان يمثلهم عدد لا بأس به فى هذا الديوان من العلماء ومشايخ العلم ، وفى الأحوال غير العادية كان ميدانهم أماكن أُخرى مشهورة فى القاهرة ، وكانت أهدافهم فى كل الأحوال هى رفع الظلم ، وإقامة الحق والعدل ، وإنصاف الضعفاء والفقراء ، والدفاع عن الحقوق العامة ، والمبادئ الأخلاقية والشرعية ، والتصدِّى للظَّلَمة وذَوى النزعات العدوانية ، والحفاظ على النظام الشُّورىّ فى الحكم ، والمحافظة على كرامة الأفراد ، ودعم مسيرة العلم والشعائر الإسلامية ، وتقديم الرحمة على المنفعة ، وإيثار العفو عند نظر القضايا والمشكلات .

ومما لا ريب فيه أن العلماء فى جميع أحوالهم ومواقفهم السياسية والإصلاحية كانوا يعتمدون على أُصولٍ شرعيةٍ واضحة لا لَبْس فيها ولا خفاء .

* * *

معارضة العلماء لخاير بك

(٩٢٣ - ٩٢٨ هـ = ١٥١٧ - ١٥٢٢م)

يُعَدُّ خاير بك أول وال ولته الدولة العثمانية على مصر .

وقد كان خاير بك زعيم حزب مملوكى وضع نفسه فى خدمة الجيش العثمانى الغازى الذى قاده السلطان سليم الأول ، فلما استقر المُلْك فى مصر لآل عثمان كافأ السلطان سليم خاير بك بتنصيبه والياً على مصر .

وقد كانت مواقف علماء الأزهر فى عهد خاير بك امتداداً لمواقفهم فى فترة الغزو العثمانى لمصر ، فعلى الرغم من أن خاير بك وقف على التعليم وأوجه البر أوقافاً ذات شأن ، فبنى المدرسة الخايربكية ، وخصَّ الجامع الأزهر بوقف المحياة ، فإن العلماء والفقهاء وطَلَبة العلم كانوا كسائر طبقات المجتمع المصرى يبغضونه ولا يقرون ولايته ، وذلك لإكثاره من سفك دماء خصومه ومَن حامت حولهم شُبْهة خصومته ، ولتوسعه فى المظالم التى لفحت نيرانها طبقات مجتمع مصر ، ومنهم العلماء وطَلَبة العلم ، يُضاف إلى هذا ما كان يقترفه بعض الجنود التراكمة من إفساد ضجَّ منه شعب القاهرة ، ولم يبذل القادة العثمانيون أية جهود مؤثرة لقمعهم نكاية فى خاير بك ليظهر أمام الدولة العثمانية عجزُه .

وكانت الدولة العثمانية تملك فى هذا الوقت أقوى جهاز استخبارات عسكرى ، لهذا لم تكن أحوال مصر خافية على رجال الحكومة العثمانية والسلطان العثمانى الذى بعث فى شهر ربيع الأول سنة ٩٢٦ هـ (فبراير ١٥٢٠م) برسول عثمانى على مستوى عالٍ ليقوم بتقصِّى الحقائق فى مصر ، فلما دخل هذا الرسول القاهرة عقد خاير بك جلسةً للديوان العالى ، حضرها

هذا الرسول ، وأخذ خاير بك يدافع عن نفسه أمام أعضاء الديوان ورسول السلطان سليم الأول ، ثم كتب حُجَّةً فحواها أنه يعمل بإخلاص لصالح الرعية ، وأن الناس فى مصر راضون عنه ، ثم طلب من أعضاء الديوان التوقيع عليها ، فرفض علماء الأزهر قضاةُ القضاة الأربعة التوقيع عليها ، وقالوا لخاير بك : « نكتب بخطوط أيدينا باطلاً ، ونشهد بأن مصر فى غاية الأمان ، وأن التركمان لم يُحدثوا قلاقل ولم يفسدوا فى القاهرة . . . ! إنَّ هذا باطل لا يجوز ، ولا ينبغى أن يصدر منا . . . » .

فأصيب خاير بك بخزى عظيم أمام رسول السلطان ، ثم عدل عن إرسال ما كتبه إلى السلطان سليم الأول .

ونتيجة لهذا الموقف الشجاع الذى وقفه علماءُ الأزهر فى مواجهة سياسة والى مصر خاير بك بعث السلطان سليم بكتاب إلى خاير بك فى شهر شوَّال سنة ٩٢٦ هـ مع رسول عثمانى ذى مرتبة عالية أمره فيه بأن يترفق بالرعية ، وأن يكف أيدى التراكمة عن الإفساد ، وأن يصرف للجراكسة رواتبهم وعلوفاتهم ، وأن ينظر فى مصالح أولاد الناس [١] ، وأن يعمل على إصلاح النقود الذهبية والفضية ، وأن يصرف إلى مَن قُطعت رواتبُهم رواتبَهم .

وفى شهر المحرَّم سنة ٩٢٨ هـ (ديسمبر ١٥٢١م) قاد الشيخ شمس الدين محمد اللقانى المالكى والشيخ شمس الدين محمد الديروطى الشافعى مسيرة من العلماء والفقهاء والوكلاء [٢] وطَلَبة العلم إلى الاستراحة الأميرية القديمة بالريدانية ، حيث كان يحتفل خاير بك برسول السلطان سليمان القانونى .

فلما واجهوا خاير بك ورسول السلطان أعلنوا سخطهم على مظالمه وإهماله

---

(١) أولاد الناس : أبناء المماليك الذين لم يسلكوا مسلك آبائهم وقنعوا بحياة بعيدة عن الحياة الأميرية (الحكومية) ، وأحياناً كانت الحكومات العثمانية تستعين بهم فى أعمال حربية مؤقتة .

(٢) الوكلاء : الفقهاء المدافعون عن حقوق موكليهم أمام القضاء ، أى (المحامون) .

أمن البلاد وراحة العباد ، كما أعلنوا سخطهم على اليسق العثمانى (مجموعة القوانين العثمانية) الذى شُرع فى تطبيقه فى مصر على الإدارات القضائية ، فأُلزم المتقاضيان بدفع رسوم معيَّنة ، كما ألزم الورثة بدفع نسبة معيَّنة من الميراث ، كما ألزم الزوج بدفع رسوم معيَّنة عند الزواج ، أو الطلاق ، أو رد الزوجة إلى عصمته .

ثم أعلنوا فى وضوح أن كل هذا مخالف للشرع ، وذكروا البراهين الشرعية التى تؤيد أقوالهم .

ثم قالوا : إنَّ الشرع لم تعد له صَوْلة حتى أن الفُسَّاق أصبحوا يتجاهرون بالمعاصى والمنكرات .

فقال خاير بك للشيخ اللَّقانى : اسمع يا سيدى الشيخ ! مَن أكون أنا ؟ الخنكار [1] أمر بأن نعمل باليسق العثمانى ، وقال : سيروا على اليسق العثمانى ! فصاح رجل من طلبة العلم يُدعى عيسى المغربى قائلاً : هذا يسق الكفر !! فأمر خاير بك بالقبض عليه وتسليمه إلى الصوباشى [2] ليعاقبه ، فأُلقى القبض عليه وَسُلِّم إلى الصوباشى فى هذا اليوم .

فواصل خاير بك حديثه قائلاً : يا سيدى الشيخ أنا أخاف على رقبتى أكثر من رقابكم ، امضوا على بركة الله . . !

فصاح أحد الفقهاء : نحن نسافر إلى السلطان سليمان ، ونعرض عليه حقيقة ما يحدث فى مصر .

فلم يجرؤ خاير بك على إصدار أمره بالقبض عليه ، فتجاهله ، ثم أمر بفض المجلس .

غير أن بعض الأمراء المماليك تحلَّقوا حول خاير بك ، وشفعوا فى طالب العلم عيسى المغربى ، فأمر بإطلاق سراحه ، فأُطلق سراحه فى هذا اليوم .

---

(١) الخنكار : السلطان .

(٢) الصوباشى : وظيفة أمنية من سلطات صاحبها ملاحقة المجرمين . والعَسَس ، والحفاظ على مرافق الدولة والمصالح المرسلة ، والتصدى للشغب .

أما العلماء فإنهم عندما رجعوا إلى القاهرة علم أهلها أخبارهم ، فتجمهروا وضجوا بالدعاء على خاير بك والجهر بمثالبه ، وأغلق التجار متاجرهم ووكائلهم ، وشرعوا فى إغلاق المساجد والمدارس احتجاجاً على سياسة خاير بك الجائرة .

فلما علم خاير بك بتذمر أهالى القاهرة أرسل موقِّع الديوان إلى الشيخ محمد اللَّقانى ليقول له : لا تؤاخذ ملك الأُمراء فإنه لم يكن يعرفك . . ! كما بعث معه بأموال وأمره بأن يوزعها على طَلَبة العلم .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن السخط ظل سارياً بين أهل الأزهر وأهالى القاهرة على سياسة خاير بك وأعماله .

فلما حلَّ شهر رمضان أراد خاير بك أن يخفف حدة السخط عليه لدى العلماء وطَلَبة العلم ، فذهب هو وحاشيته إلى الأزهر لصلاة الجمعة ولتوزيع شىء من الأموال على طَلَبة العلم .

غير أن نتيجة ذلك جاءت عكس ما كان يرجوه ، فلما انتهى من صلاة الجمعة تصدَّى له جمع عظيم من الفقهاء والعلماء يتقدمهم الشيخ رضى الدين الدَّهان وصاحوا به : يا ملك الأُمراء انظر أحوال الرعية !

فأسرع نحو فرسه وامتطاه بسرعة وهو يقول : نعم نعم !

وكذلك فعل أُمراؤه .

أما حامل المال فإنه عندما شرع فى توزيعه ثار طَلَبة العلم فى وجهه ، وعنفوه وآذوه وطردوه ، وأعلنوا سخطهم على سياسة والى مصر خاير بك .

لكن أعظم احتجاج وجَّهه قضاة مصر إلى خاير بك والعثمانيين لفرضهم « اليسق العثمانى » هو رفضهم فى سنة ٩٢٨ هـ (١٥٢٢م) بالإجماع تسليم سجلات محاكمهم المملوكية إلى القاضى العثمانى المولى صالح ، وإخفاؤهم هذه السجلات فى أماكن لم تستطع عيون خاير بك وأعوانه الوصول إليها ، فاضطرت الدولة العثمانية إلى إنشاء سجلات جديدة فى جميع المحاكم على غِرار سجلات محاكم إسلامبول .

* * *

معارضة العلماء لسليمان باشا الخادم

(٩٤٤ هـ = ١٥٣٧م)

عندما كثرت أعمال البرتغال العدوانية فى البحار والت الدولة العثمانية إرسال حملاتها إلى سواحل الهند وبحر العرب وخليج عدن عبر مصر للقضاء على الوجود البرتغالى فى هذه المناطق ، كما اهتمت ببسط نفوذها على اليمن ليكون قاعدةً تنطلق منه الحملات لضرب البرتغاليين فى البحار والثغور التى احتلوها ، وللدفاع عن البحر الأحمر وحماية الحرمين الشريفين .

ومن القادة الذين كلَّفتهم الدولة بقيادة هذه الحملات سليمان باشا الخادم الذى تولى حكم مصر مرتين : إحداهما فى سنة ٩٣١ هـ (١٥٢٥م) ، والأُخرى فى سنة ٩٤٣ هـ (١٥٣٦م) بعد عودته من حروبه لبحرية ضد البرتغال والتى لم يُكتب له فيها النجاح .

وقد كان من أعظم أسباب فشل هذا الباشا مظالمه وسفكه للدماء فى عدن وغدره ببعض زعمائها ، فنفرت منه القلوب ، وتحاشاه ذوو المناصب والنفوذ .

وكذلك كانت سياسته فى مصر ، وممن غدر بهم أمير الصعيد داود بن عمر صديق الأزهر ، وحبيب شعب مصر .

وقد كان للعلماء مواقف كثيرة أعلنوا من خلالها سوء سياسته ، وحالوا بينه وبين كثير من مآربه العدوانية .

ومن هذه المواقف تصديهم ليهود مصر ومنعهم من بناء كنيسة فى حارة زويلة بعد أن أمر والى مصر سليمان باشا الخادم ببنائها ، وذلك فى سنة ٩٤٤ هـ (١٥٣٧م) ، وأعظم مَن تصدَّى لمعارضة سليمان باشا فى هذه

القضية من العلماء ناصر الدين اللَّقانى المالكى ، وناصر الدين الطبلاوى ، والشيخ أحمد بن عبد الحق ، وضياء الدين بن الجلبى ، وبدر الدين الغزى ، وشهاب الدين محمد الرملى ، وشمس الدين محمد البرهتوشى ، وقاضى قضاة مصر محمد بن إلياس الرومى ، والشيخ العلامة بدر الدين إبراهيم ابن نُجَيْم الذى ألَّفَ رسالةً فقهية بَيَّنَ فيها حكم بناء هذه الكنيسة بعنوان « رسالة فى حكم بناء كنيسة حارة زويلة فى زمن قاضى العساكر المنصورة بمصر شيخ الإسلام محمد بن إلياس » .

مُعَارضَةُ شَيْخ الأَزْهر فى ولاية داود باشا على مصر

(٩٥٠ هـ = ١٥٤٣م)

كان النظام السائد فى مصر أنه عندما يُولَّى السلطانُ والياً عليها من الباشوات ذوى القدر لا بُدّ من أن يعتمد ديوان مصر العالى ولايته ، فإذا تم هذا الاعتماد تصبح ولايتُه نافذة .

وعندما قدم داود باشا إلى مصر والياً عليها فى شهر المحرَّم سنة ٩٤٥ هـ (١٥٣٩م) ، وصعد إلى الديوان العالى ، اعتمد أعضاء هذا الديوان ولايته ، لكن شيخ الأزهر عبد الحق السنباطى علم من مصادر ارتضاها أنَّ داود باشا ما زال رقيقاً لم يحصل على حريته بعد ، وهذا ما جعل ولايته على مصر باطلة ، فترسَّخ فى ضمير شيخ الأزهر أنَّ من واجبه أن يُقدِّم له النُّصح ليتنحَّى عن ولاية مصر تنفيذاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، لأن مثل هذا النُّصح لا يجرؤ أن يبديه أحدٌ غيره فى الديوان العالى أو فى أى مكان آخر .

وفى شهر شعبان سنة ٩٥٠ هـ (١٥٤٣م) دعا داود باشا أعضاء الديوان لعقد جلسة اعتيادية ، فحضر أعضاء الديوان وفى مقدمتهم علماء الجامع الأزهر ، ثم أقبل داود باشا فى حاشيته ليرأس جلسة الديوان .

فلما استقرَّ فى مجلسه قال له شيخ الأزهر : يا داود إنك رقيق لا يجوز لك أن تتولى حكم مصر ، لأنَّ كل ما أصدرته من أحكام وما ستُصدره باطل ولا تصح ولايتك ، ولا تُنفَّذ أحكامك إلا إذا حصلتَ على وثيقة عتقك . . . فذهل داود باشا ، واشتدَّ غضبه ، وهمَّ باستلال سيفه من غمده ليرد ما ظنه إهانةً إلى شيخ الأزهر ، غير أن رؤساء الفِرَق العسكرية العثمانية تصدوا له ،

وأمسك أحدهم بيده قائلاً : يا باشا دع سيفك فى غمده ، فهذا شيخ الإسلام الإمام .

فعرف داود باشا أنَّ أعضاء الديوان وفى مقدمتهم رؤساء العسكر قد انحازوا إلى شيخ الأزهر ، وأنه كاد أن يقع فى خطأ عظيم سَيُرْدِيه ، ثم يورده موارد الهلكة ، ولما هدأت نفسه تيقن أن شيخ الجامع الأزهر لم يرد إهانته ، وإنما أراد تصحيح خطأ ، واستقامة حكم يتعلق بأحوال أُمَّة من الأُمم الإسلامية ، ولا يقتصر على الباشا وحده .

عند ذلك اعتذر إلى شيخ الأزهر ، واسترضاه ، فاتفق أعضاء الديوان : العلماء ، والصناجق ، ورؤساء العسكر ، والدفتردار على أن يبادر داود باشا بطلب وثيقة عتقه من السلطان سليمان القانونى ليتسنى له الاستمرار فى حكم مصر ، فسارع داود باشا بإرسال رسالة إلى السلطان طلب فيها إرسال وثيقة عتقه ، فبادر السلطان سليمان القانونى بإرسال وثيقة العتق إلى داود باشا مشفوعةً بتوجيهه إلى شكر شيخ الجامع الأزهر عبد الحق السنباطى الذى كان سبباً فى الإنعام عليه بالحرية .

وقد أثَّرت هذه المواقف فى داود باشا تأثيراً حسناً ، فتقرَّب من العلماء وشغف بمجالسهم وأحاديثهم ، كما شغف بالعربية وعلومها ، فجمع الكثير من تراثها بالاستنساخ والشراء ، فتكوَّنت لديه مكتبة عظيمة .

ويذكر مؤرِّخو هذا العصر أن مصر كانت فى عهد داود باشا أرض الرخاء ، ومهبط الأرزاق ، ومحل السكينة والنعمة ، لواءُ العدل فيها مرفوع ، وراية الظلم منكسة ، ولعل هذا هو السر فى بقاء داود باشا والياً على مصر اثنى عشر عاماً ، وهى أطول فترة قضاها والٍ عثمانى فى حكم مصر .

علماء الأزهر فى مواجهة العصيان العسكرى « الطُّلْبَة »

(١٠٠٦ - ١٠١٧ هـ = ١٥٩٨ - ١٦٠٨م)

نسب مؤرِّخو العصر العثمانى أول عصيان عسكرى فى مصر إلى عهد والى مصر أويس باشا (٩٩٤ - ٩٩٩ هـ = ١٥٨٥ - ١٥٩٠م) ، وبدخول سنة ١٠٠٦ هـ (١٥٩٨م) أصبح العصاة العسكريون قوة مرهوبة الجانب فى مصر ، ففرضوا الأتاوات ، ونشروا المظالم والرعب ، وأطلقوا على أنفسهم « الطُّلْبَة » ، ولما أحسوا بأن السُّلْطة الحاكمة بدأت تتحرك لانتزاع أنيابهم ومحالبهم جمعوا جموعهم وهجموا على والى مصر محمد باشا الشريف وأعوانه ، فنجَّاهم الله عَزَّ وجَلَّ بقدرته ، إذ أرسل ريحاً عاصفاً حالت بينهم وبين محمد باشا وأعوانه .

غير أن العُصَاة استطاعوا بعد ذلك قتل بعض رجال السُّلْطة ، ونهب كثير من الدور والأموال ، وقد طاولت شرورهم بعض علماء الأزهر مثل الشيخ محيى الدين الغزى ، والشيخ محمد بن أبى السرور البكرى .

كما نشروا الرعب والإرهاب فى كثير من الأقاليم والقرى ، ، ولم يتورَّعوا عن قتل كل مَن لم يلب مطالبهم .

ولما تولى إبراهيم باشا حاجى حكم مصر فى ذى الحجة سنة ١٠١٢ هـ (١٦٠٤م) طالبه هؤلاء العُصَاة بترقيات القُدُوم ، وهى مكافآت مالية اعتادوا أخذها كلما تولى باشا حكم مصر ، فرفض أن يصرف إليهم هذه المكافآت ، وأغلظ لهم القول ، ثم ألقى القبض على عدد من جنودهم وقتلهم ، فتربصوا به إلى أن تمكنوا منه فقتلوه وبعض حاشيته فى ربيع الثانى سنة ١٠١٣ هـ (أغسطس ١٦٠٤م) .

ولقد عَضَّدَ علماء الأزهر الباشوات الذين تولوا حكم مصر إبَّان سيطرة المتمردين العسكريين « الطُّلْبَة » بأقلامهم وألسنتهم ، وفى دروسهم ، وعلى المنابر ، وفى قصائدهم ومؤلَّفاتهم .

ولم يتمكن أحد من ولاة مصر العثمانيين من القضاء على العُصَاة العسكريين « الطُّلْبَة » إلا محمد باشا قول قران السلحدار ، وذلك فى سنة ١٠١٧ هـ (١٦٠٨م) ، وكان لمساندة علماء الأزهر أثر واضح فى انتصاره على « الطُّلْبَة » ، إذ أن تهيئة النفوس ، وإقناع العقول فى مثل هذه المواقف هى الخطواتُ الأُولى لتحقيق الغايات الشريفة والمقاصد النبيلة .

ومن المؤلّفات التى سجّل فيها العلماء أحداث « الطُّلْبة » ، وبيَّنوا مفاسدها ومخاطرها « كشف الكُرْبة فى رفع الطُّلْبَة » ، و« النُّزهة الزهية » وكلاهما للشيخ محمد بن أبى السرور البكرى الصِدِّيقى الذى عاصر أحداث الطُّلْبَة وأصابه بعضُ شرها وشررها .

ومنها « تحفة الأحباب » للشيخ يوسف الملوى ، وهو ممن عاصر أيضاً هذه الأحداث .

ومنها « الدر المنضد فى مدح الوزير محمد » للشيخ زين الدين النحريرى الحنفى الذى عاصر أيضاً هذه الأحداث .

ومن القصائد التى جادت بها قرائح علماء الأزهر الذين عاصروا أحداث « الطُّلْبَة » قصيدة الأستاذ الأعظم مفتى السلطنة فى مصر الشيخ أبى المواهب البكرى الصِدِّيقى ، وهى اثنان وأربعون بيتاً مطلعها :

قد توالت من السرور البشائر وإلهى بالنصـــر سَـرّ الخواطر

ومنها قصيدة الإمام الشيخ عبد الله الدنوشرى التى مطلعها :

إنَّ الطـــغاة المارقين لقد رمى ربُّ الأنام بكيدهم فى نحرهم

وله أيضاً بيتان وضع فى آخر ثانيهما تاريخ انتصار محمد باشا على العُصَاة « الطُّلْبة » هما :

بُشرى لمولانا الوزير محمدٍ هذا الذى بذوى الضلالة يفتكُ

وعلى البغاة له انتصارٌ دائمٌ تاريخُه جمعُ الخوارجِ أُهلكوا

ومنها قصيدة الشيخ زين الدين النحريرى التى مطلعها :

السعدُ أقبل نحو جاهك يحتمى ولنحــو عزك بات أصْبَحَ مُنْتمى

قطـــعَ المنازلَ والديارَ ولم يُنخ إلا علـى بـاب الـوزير الأعظم

وقصيدته التى مطلعها :

بك دار النصر أضحت بهجـــةً للناظـــرين

رسـم العــدل عليهــا بالكـــرام الكــاتبين

فَهَلُمُّـــوا وادْخُـــلُوها بســـــــلامٍ آمنيـن

* * *

العلماء يُخمدون بادرةَ عصيان عسكرى

(١٠٣٢ هـ = ١٦٢٢م)

فى سنة ١٠٣٢ هـ (١٦٢٢م) أوشك العصيان العسكرى أن يستيقظ فى مصر مرة أُخرى ، لأن العسكريين كانوا شديدى الحرص على كل حق مالى خوَّله لهم قانون الدولة العثمانية أو العُرْف العام ، وكانوا لا يبالون من أى طريق يحصلون على حقوقهم ، ولو أضرَّ هذا بالمصلحة العامة أو بمالية الدولة ، ولو أراقوا فى سبيل ذلك الدماء ، أو أعلنوا العصيان وخروجهم على السُّلْطة والنظام .

فعندما ارتقى السلطان مراد الرابع عرش الدولة العثمانية فى ١٥ من ذى القعدة سنة ١٠٣٢ هـ (سبتمبر ١٦٢٣م) حدث فى المناصب الكبرى تغييرات ، ومن هذه المناصب باشوية مصر التى اختار لها السلطان مرادُ الرابع (علىَّ باشا) ، غير أن العسكريين فى مصر أجمعوا على طلب ترقى القُدُوم ، فعارضهم أعوان على باشا بأن مصطفى باشا المعزول لم تزد مدة ولايته على ثلاثة شهور ، وقد دفعت الدولة عند بدء ولايته ترقى القُدُوم إلى العسكريين ، ثم قالوا لهم : لو أننا أجزناكم ترقياً آخر بسبب ولاية على باشا لأصبح ترقيان فى عام واحد ، وهو أمر لا تطيقه خزانة الدولة ويضر بالرعية .

بيْد أن العسكريين تعصبوا تعصباً شديداً وقالوا : لا بد لنا من أخذ ترقى القُدُوم ولو تولى على مصر كل يوم باشا جديد ، فاحتدم الجدل فى هذا المجلس واشتد حتى أن العسكريين استلوا خناجرهم ، وجرحوا بها بعض أعوان على باشا .

وهنا تدخل علماء الأزهر ، وكان هدفهم إخماد أية بادرة لظهور عصيان

عسكرى جديد ، فاستطاعوا الوصول إلى حل وسَط ارتضاه الجميع ، وهو أن يظل مصطفى باشا والياً على مصر ، وفى الوقت نفسه يرجع على باشا إلى إسلامبول .

ولما استقرَّ الأمر كما رأى العلماء كُتبت رسالة إلى السلطان مراد الرابع بما استقرَّ عليه الأمر فى مصر حسبما رآه العلماء ، وقد وَقَّعَ على هذه الرسالة الشيخ أحمد زين العابدين البكْرى لصِدِّيقى نيابةً عن علماء الجامع الأزهر ، كما وَقَّعَ عليها كبار الأُمراء المماليك ، ورؤساء العسكر العثمانى فى مصر .

ولما قرأ السلطان العثمانى مرادُ الرابع رسالة مصر وعرف رأى علماء الأزهر وافق على ما جاء فيها بعد أن أيَّدها أمامه شيخ الإسلام فى الدولة العثمانية يحيى أفندى الذى يُعَد الرئيس الأعلى لعلماء الدولة العثمانية وولاياتها .

ثم وردت إلى القاهرة رسالة من السلطان تضمنت أمره ببقاء مصطفى باشا والياً على مصر ، فقُرِئت هذه الرسالة فى ديوان مصر العالى بحضور علماء الأزهر فى الجلسة التى انعقدت فى ٢٢ من ربيع الأول سنة ١٠٣٣ هـ (ديسمبر ١٦٢٣م) .

وبرأى علماء الأزهر الحكيم تجنَّبت مصر شرور عصيان عسكرى كان وشيك الوقوع كما تجنَّبت خزانة الدولة عبء الإنفاقات المالية فى ترقى القُدُوم .

معارضة العلماء للسلطان محمد الرابع

(١٠٧٤ هـ = ١٦٦٣م)

فى سنة ١٠٧٤ هـ (١٦٦٣م) ورد فرمان سلطانى إلى والى مصر عمر باشا بإعداد سجلات الرواتب والعلوفات مفصَّلةً ، ثم إرسالها إلى إسلامبول للنظر فى شأنها ، وقد ساد اعتقاد بين رجال الحكم وأرباب الرواتب والعلوفات فى مصر فحواه أن الدولة العثمانية ستلغى بعض هذه الرواتب ، وستختصر بعضها الآخر ، فلما عُرِض فرمان السلطان محمد الرابع على أعضاء الديوان العالى فى مصر عارضه علماء الأزهر بقيادة شيخهم شيخ الأزهر أبى العزائم سلطان المزاحى ، وبيَّنوا ما سيترتب على تنفيذ مثل هذا الفرمان من توقف الحركة العلمية ، وتعطيل الشعائر الدينية ، وافتقار المعتمدين على الرواتب ، أو ضياعهم ، وضياع عدد عظيم من المتقاعدين والأرامل واليتامى والمرضى والمساكين .

فما وسع الباشا وبقية الأعضاء إلا أن ارتضوا رأى العلماء ، ووافقوا على أن يكتب العلماء رسالة إلى السلطان محمد الرابع يُبيِّنون فيها ما سيترتب على تنفيذ مثل هذا الفرمان فى مصر من ضياع كثير من الحقوق العامة والخاصة .

وقد عهد العلماء إلى شيخ الشافعية إبراهيم المأمونى بكتابة رسالة العلماء إلى السلطان محمد الرابع .

وقد بدأ الشيخ إبراهيم المأمونى رسالته بحمد الله والثناء عليه ، والصلاة على رسوله ﷺ ، ثم نوَّه بمنهج عُمَر بن الخطاب رضى الله عنه فى الحكم ، وبيَّنَ أن المرتبات والعلوفات سُنَّة عُمَرية ، ثم أكد أن الشريعة الإسلامية تبقى ببقاء العلماء إلى يوم الدين ، وأن العلماء هم الظاهرون بالحق لا يضرهم مَن

خذلهم أو خالفهم حتى يأتى أمر الله ، كما جاء فى الحديث النبوى الشريف ، فهم الفئة التى ستظل قائمة بأمرها بالمعروف ، ونهيها عن المنكر ، وتذكيرها أرباب الدول بالحق والعدل لأن فى الحق والعدل دوامَ الدول .

لهذا فإن مراتب العلماء ستظل فاخرة فى الدنيا والآخرة ، وإليهم يرجع الناس فى أمر دينهم ودنياهم ، هم فى كل دولة المكرَّمون المؤيَّدون خصوصا الدولة العثمانية القائمة بنُصرة الدين ، المجاهدة لإعزاز الإسلام والمسلمين ، رافعة لواء الجهاد ، الموفَّقَة فى الفتوحات .

ثم قال : إنه لما وردت رسالة السلطان بإرسال دفاتر الرواتب والعلوفات إلى دار الخلافة الشريفة ، ومحل تخت السَّلْطنة المنيفة ، وقع فى نفوس أصحابها الخوف من تعرض أرزاقهم للحَيْف ، فاستغاثوا بالعلماء ، والتمسوا منها التحدث فى هذا الشأن .

وقد عهدنا إلى شيخ الإسلام ومفتى الأنام يحيى أفندى مفتى الدولة العثمانية بالتحدث إليكم ، ثم قال : إن قاهرة مصر عامرة بالعلم والعلماء والحُفَّاظ والفهماء ، خصوصاً أهل الجامع الأزهر ، والموطن الأنور ، وهم يرجون أن تبقى لأهل مصر رواتبهم وعلوفاتهم على ما هى عليه .

ثم حذّر من العواقب الوخيمة التى سيؤدى إليها إلغاء الرواتب والعلوفات أو حذف بعضها ، فقال : ومتى والعياذ بالله قُطعت هذه المرتبات والعلوفات ، أو أُبطلت ، أو حصل فى تلك الرسوم خلل آل ذلك إلى خراب ذلك الإقليم العظيم ، وبطلان ما فيه من الخير الجسيم ، ونحن مؤملون فى السلطان خيرا ، لأن أفعاله رشيدة حميدة .

لقد استطاع علماء الأزهر بمعارضتهم الصادقة إيقاف فرمان السلطان محمد الرابع ، وحمية بعض المجتمعات فى مصر من الفاقه والضياع ، والحفاظ على الحق العام فى التعليم وإقامة الشعائر ، فخمدت محاولة الدولة للقضاء على الرواتب والعلوفات أو النَّيْل منها ، ولم تظهر إلا فى سنة ١١٤٨ هـ .

* * *

العلماء فى مواجهة مفاسد العُرْبان

(١٠٧٨ ، ١٠٩٧ هـ = ١٦٦٧ ، ١٦٨٦م)

إنَّ القلاقل التى كانت تثيرها القبائل العربية ضد النظام الحاكم فى مصر بمهاجمتها المدن والقرى والريف وطرق السفر لم تكن وليدة العصر العثمانى ، وإنما كانت ميراثاً تلقاه هذا العصر عما سبقه من عصور ، فلقد عاش البدو حقب التاريخ وهم لا يدينون بالولاء إلا لقبائلهم وزعمائهم ، وكانت الحكومات العثمانية فى مصر تبذل جهوداً عظيمة فى سبيل تطويع هذه القبائل ، وكف شرورها عن أهل الحَضَر ، وعن طرق السفر العامة ، وعن قافلة الحج المصرى ، وكانت الحروب بين القوَّات المصرية العثمانية والقبائل العربية تقع حول الريف ، وفى الصحراء الشرقية ، وسيناء ، وفى شبه الجزيرة العربية على طريق الحج .

ومما يجدر ذكره أن الحجاز واليمن وولاية الحبش ظلَّت تابعة لمصر فى ظل التبعية العامة للدولة العثمانية ، فكان لا يُبرم أمرٌ من أُمور هذه الولايات إلا بعد أن يُبَتَّ فيه فى الديوان العالى بمصر .

لهذا عندما قاد الشريف حمود بعض القبائل العربية التى تميل بطبعها إلى الحرب معلناً ثورته ضد النظام العثمانى المصرى فى الحجاز سيَّرت الحكومة العثمانية فى مصر حملة مكوَّنة من خمسمائة مقاتل بقيادة الأمير يوسف بك فى سنة ١٠٧٨ هـ (١٦٦٧م) للقضاء على ثورة الشريف حمود فى الحجاز .

بَيْد أن هذه الحملة لم تثبت أمام جحافل العُرْبان ، فوقع جنودها بين قتيل وأسير ووقع الأمير يوسف بك قائد الحملة فى الأَسْر أيضاً .

غير أن يوسف بك استطاع أن يبعث فى شهر شعبان سنة ١٠٧٨ هـ (يناير ١٦٦٨م) بثلاث رسائل إلى مصر إحداها إلى علماء الأزهر ، والثانية إلى والى مصر إبراهيم باشا البوستانجى ، والثالثة إلى أمير الحج المصرى يخبرهم فيها بالموقف الصعب الذى انتهت إليه الحملة التى كان يقودها .

لهذا أمر إبراهيم باشا البوستانجى والى مصر بعقد مجلس الديوان العالى بجميع هيئاته فى أقرب وقت ، وقد قرَّر مجلس الديوان العالى فى حضور علماء الأزهر وجوب تحرك حملة عسكرية أُخرى مزوَّدة بالمدافع بقيادة الأمير محمد بك أبى قورة للقضاء على حركة الشريف حمود وتخليص الأمير يوسف بك وجنده من الأَسْر .

فانطلقت هذه الحملة فى ١٦ من شوَّال سنة ١٠٧٨ هـ (مارس ١٦٦٨م) ، واستطاعت أن تشتت شمل العُرْبان ، وأن ترغم الشريف حمود وأعوانه على الفرار ، وأن تستخلص من أيديهم الأمير يوسف بك وجنده المأسورين .

وفى سنة ١٠٩٧هـ (١٦٨٦م) هاجم شيخ قبائل عُرْبان البحيرة عبد الله ابن وافى قرى البحيرة فى مصر ، ونهب ما فيها حتى أوشكت أن تؤول إلى الخراب ، فبعث أهالى هذه القرى برسائلهم إلى علماء الأزهر يُعلمونهم فيها بما حلَّ بقراهم من الخراب والدمار بعد الهجمات التى قام بها عُرْبان البحيرة ، فلما قرأ علماء الأزهر رسائل أهالى البحيرة طلبوا عقد الديوان العالى فوراً للنظر فى استنجادات أهالى البحيرة .

فلم يلبث حمزة باشا والى مصر أن أمر بعقد الديوان العالى فى شهر رمضان سنة ١٠٩٧ هـ (يوليو ١٦٨٦م) . وقد حضر هذا المجلس علماء الجامع الأزهر وأرباب السجَّادات البكرية والسادات ، والصناجق ، ورؤساء الفِرَق العسكرية ، وقرر المجتمعون إرسال حملة عسكرية مؤلَّفة من ألف جندى يقودها ثلاثة صناجق ، وأن تُسْنَد القيادة العامة إلى الأمير إبراهيم بك ، وأن تُزوَّد هذه الحملة بالأسلحة اللازمة ، وبذخيرة عام ، وبمائة كيس ديوانى ،

وأن تُرْسَل منشورات إلى جميع أقاليم الوجه البحرى بوجوب القبض على شيخ قبائل عُرْبان البحيرة عبد الله بن وافى .

فانطلق الأمير إبراهيم بك بهذه الحملة إلى إقليم البحيرة واستطاع أن يشتت شمل أعظم قبائل البحيرة « قبيلة الهنادى » التى ينتسب إليها عبد الله بن وافى ، وأن يجبر رجالها على التعمق فى الصحراء ، وترك الأراضى الخضراء ، ثم تتبع إبراهيم بك بعد ذلك القبائل الأُخرى التى سخَّرها عبد الله بن وافى فى تحقيق مآربه العدوانية ، فشتَّت شملها ، وحملها على التعمق فى بطون الصحراء وعدم الاقتراب من الحَضَر .

ونتيجة لتلك العمليات الحربية الموفقة نعمت البلاد ، وأمن العباد فى إقليم البحرية فترة طويلة من الزمن ، وكان لعلماء الأزهر الفضل الأكبر فيما نعمت به البحيرة من أمن وسلام .

علماء الأزهر يواجهون عدوان العسكر على الأفراد

(١١٠٠ هـ = ١٦٨٩م)

كما واجه علماء الأزهر عدوان العسكر على الجماعات ، واجهوا أيضاً عدوان العسكر على الأفراد من منطلق حماية كرامة الإنسان ، والحفاظ على حقوقه التى كفلها له الإسلام .

ففى ١٩ من شهر رجب سنة ١١٠٠ هـ (إبريل ١٦٨٩م) ، بينما كان الشيخ أحمد بن عبد الدايم تلميذ الشيخ يحيى المغربى الأزهرى يسير فى شارع الغورية ، إذ عرج على غلام ليشترى منه قرنفلاً ، فوجده يبيع بأسعار غالية ، فنهره ، ولم يدر أنه من صبية باشجاويش الإنكشارية رجب باشى ، فما هى إلا لحظات حتى وجد نفْسَه محاطاً بعساكر رجب باشى الذين قبضوا عليه وأوسعوه ضرباً ، ثم اقتادوه إلى مقر رئيسهم الباشجاويش رجب ، وهناك انتزعوا ملابسه الخارجية ، وأوقعوا به صنوفاً من العذاب ، ثم سلَّموه إلى أوضه باشى الذى غطى رأسه حتى لا يعرفه أحد ، ثم ذهب به إلى باب متولى القاهرة ، فتصادف مرور شيخ البوادريه ، فأخذ يسأل عن لمقبوض عليه ، فعلم أنه الشيخ أحمد بن عبد الدايم ، فسارع إلى محكمة بابى سعادة والخرق ، وأبلغ قاضيها جمال الدين الطباطبى ، ففزع من توقح العسكر وإهانتهم أحد العلماء ، فهبَّ مسرعاً ومعه عدول المحكمة وشيخ البوادرية إلى باب المتولى . وهناك استجوب أوضة باشى قائلاً : بأى سبب ألقيت القبض على هذا الرجل ؟ فقال أوضه باشى : أنا ما قبضتُ عليه إنما قبض عليه العسكر ، فقال القاضى : هذا رجل عظيم فاضل طالما نفَّع وعلَّم . . هل وجدتَ هذا الرجل سكران أو متعرضاً لفاحشة أو سارقاً لشىء ؟

فقال أوضه باشى : لم أره فى إحدى هذه الحالات .

فأمر القاضى عدوله بتسجيل المحاورة التى دارت فى حُجَّة شرعية ، ثم أمر أوضه باشى بإعادة ملابس الشيخ إليه وإطلاق سراحه ، فنفذ أوضه باشى أمر القاضى ، فارتدى الشيخ ملابسه ، وعاد إلى داره .

فلما علم طلبة العلم فى الأزهر بما حدث أغلقوا باب الأزهر الكبير بإذن شيوخهم ، ونصبوا البيارق فوق المآذن ، وصاحوا بتسفيه العسكريين البُغَاة والحط من أقدارهم ، كما أعلنوا السخط على البُغَاة العسكريين وزعمائهم ، فأغلق تجار القاهرة دكاكينهم ، وأبطلوا أسواقهم تضامناً مع أهل الأزهر .

فلما وصلت هذه الأخبار إلى قلعة القاهرة خشى سليمان كتخدا الإنكشارية مغبة هذا الأمر وسوء عاقبته ، فبادر بإلقاء القبض على أوضة باشى بوابة المتولى الإنكشارى ، وحمَّله مسئولية ما حدث ، وسجنه فى سجن القلعة تمهيداً لعقابه بما يستحق .

ثم ذهب إلى الشيخ أحمد بن عبد الدائم هو وجماعة من أعوانه العسكريين واستسمحه .

ومما لا شك فيه أن موقف علماء الأزهر وقضاته وإن كان دفاعاً عن كرامة عالِم منهم ، لكنه فى المقام الأول دفاع عن كرامة الإنسان فى مصر ، ومواجهة لعدوان العسكر وسفهائهم على الأفراد .

❊ ❊ ❊

عُلَمَاءُ الأَزهر يُدافِعُون عَنْ حُقُوق الزَّارعين فى أرَاضى الصَّعيد الأعلى

(١١٠٤ هـ = ١٦٩٣م)

كانت المناطق الزراعية فى الصعيد الأعلى (جرجا وقنا) تُعَد مصدراً أساسياً للغلال الأميرية ، وغلال الحرمين الشريفين .

بيْد أن الوارد من هذه المناطق إلى الشُّوَن الأميرية أخذ يتدنى حتى أن والى مصر على باشا لم يستطع أن يلبى حاجة الدولة العثمانية والحرمين الشريفين من الغلال فى سنة ١١٠٤ هـ (١٦٩٣م) .

وقد كانت الدولة العثمانية وحكومتها فى مصر تريان أن السبب فى هذه الأزمة ما هو إلا خروج مناطق الصعيد الأعلى الزراعية من نظام الكاشفية ودخولها فى نظام الالتزام [١] ، لهذا أرسلت الدولة العثمانية أوامرها إلى والى مصر على باشا برد هذه المناطق إلى نظام الكاشفية .

---

(١) كانت الزراعة فى مصر خاضعة لنظامين : نظام الكاشفية ، ونظام الالتزام ، فنظام الكاشفية : هو أن تُكلَّف حكومة مصر حاكم الإقليم (الكاشف) بأن يقوم بزراعة جميع الأراضى الخاضعة لحكمه أو بعضها ، ثم يورد إلى شُوَن الدولة وخزانتها المستحَق على هذه الأراضى من الغلال والأموال .

ونظام الالتزام هو أن تعرض الحكومة الأراضى الزراعية فى مزاد علنى بالديوان على أصحاب الأموال ليلتزم مَن رسا عليه المزاد بزراعة المساحة التى خُصِّصت له ، ثم يقوم بتوريد ما التزم بأدائه إلى شُون الدولة وخزانتها من غلال وأموال .

وقد دخل ميدان الالتزام الزراعى فى مصر سائر الطبقات كالعثمانيين والمماليك =

فانتدب على باشا الأمير عوض بك القاسمى إلى الصعيد الأدنى والصعيد الأعلى معاً لضبط وتسجيل الجهات التى طُبِّق عليها نظام الالتزام بدلاً من نظام الكاشفية تمهيداً لردها إلى نظام الكاشفية كما كانت ، فرصد سبع جهات فى الصعيد الأدنى .

غير أنه عندما شدَّ رحاله إلى مناطق الصعيد الأعلى ثار الزَّارعون فى تلك المناطق ، واعترضوا طريقه فى جموع غفيرة ، ومنعوه من التقدم صوب الجنوب محتجين بأن هذه المناطق كانت خراباً يباباً ، فأصلحوا جسورها ، وعمروا قنواتها ، وأنفقوا فى هذا الصدد أموالاً طائلة ، ولم يتوانوا بعد ذلك فى دفع ما فُرِضَ عليها من أموال وغلال .

ثم قالوا للأمير عوض بك : « إن أردتم رد هذه الأراضى إلى الكاشفية فادفعوا لنا ما أنفقناه عليها من أموال ، وشرع الله بيننا وبينكم » .

فرجع الأمير عوض بك إلى القاهرة ، وعرض الأمر على والى مصر على باشا ، ولما تفحَّص على باشا هذا الأمر ترجح لديه أن زُّراع الصعيد الأعلى لم يفعلوا ما فعلوه من تلقاء أنفسهم ، وإنما فعلوه بتشجيع من زعماء العسكريين العزب والإنكشارية ، وقد أراد هؤلاء الزعماء العسكريون أن يصبح موقف والى مصر على باشا أمام الدولة مخذولاً ، فبعث على الفور بسبعة فرمانات حرب إلى الفِرَق العسكرية السبع ، ورفع أعلام الحرب فى ميدان القلعة ليتجمع الجند والقادة حولها تمهيداً للزحف على الصعيد الأعلى لفرض مشيئة الحكومة العثمانية فى مصر وأوامرها على هذه المناطق .

بَيْد أن علماء الأزهر فى الديوان العالى كان لهم رأى مخالف لرأى والى

= والعلماء والفقهاء والتجار والفلاحين والنساء ، وحملوا على عواتقهم مسئولية رواج الزراعة أو كسادها أمام الحكومة ، وفى كلا النظامين ظلَّت الأراضى الزراعية بيد الدولة استمراراً للنظام الإسلامى الأول الذى ارتضاه أمير المؤمنين عُمَر بن الخطاب وصُحْبه رضى الله عنهم .

مصر على باشا ، فبعد أن تَقَصَّوْا الحقائق عرفوا أن المسألة كلها لم تَتَعدَّ مطالبة أهل الصعيد الأعلى بحقوقهم الشرعية فى هذه الأراضى التى يزرعونها ، لهذا بادروا بإعلان رأيهم أمام والى مصر على باشا ، وطلبوا منه أن يعقد الديوان قبل أن يحرك قواته إلى الصعيد .

ومما عضد العلماء فى موقفهم هذا مبادرة أهل الصعيد الأعلى بإرسال رسالة إلى سلطان الدولة العثمانية حَمَّلُوا فيها والى مصر على باشا مسئولية تدنى الغلال فى الشُوَن الأميرية بمصر وتوقف حكومة على باشا فى مصر عن إرسال الغلال إلى الحرمين الشريفين ، كما ادَّعوا عليه بأنه رفض أن يستلم منهم الغلال الأميرية وغلال الحرمين ليُخرج الأراضى الزراعية من أيديهم ، ثم أنهوا رسالتهم بأنهم مستعدون لإرسال الغلال المقررة على أرضيهم إلى حضرة السلطان فى إسلامبول كل عام .

لهذا بادر والى مصر على باشا بعقد مجلس الديوان العالى فى ٥ من ذى القعدة سنة ١١٠٤ هـ (يوليو ١٦٩٣م) .

وفى هذه الجلسة بيَّن علماء الأزهر بجلاء الحقوق الشرعية التى يطالب بها أهلُ الصعيد الأعلى الزَّارعون ، وأنهم لم يتجاوزوا هذه الحقوق ، فوافقهم بقية أعضاء الديوان : الأُمراء ورؤساء لفرَق العسكرية على أن تظل أراضى الصعيد الأعلى لتابعة لصنجقية جرجاً فى تصرف أهلها الزَّارعين .

غير أن والى مصر على باشا نجح فى إلزام الزَّارعين فى الصعيد الأعلى بشروط ثلاثة هى : أن يُضاف إلى الأموال الأميرية المقررة على أراضيهم الزراعية خمسة وخمسون كيساً ديوانياً فى نهاية كل عام ابتداء من سنة ١١٠٣ هـ (١٦٩١م) الماضية .

وألا ينتسب أهالى الصعيد الأعلى إلى أية فِرْقة من الفِرق العسكرية السبع ، وأن يدفعوا إلى الباشا غرامةً مالية قدرها خمسة وأربعون كيساً ديوانياً فى هذا العام فقط .

وعلى الرغم من نجاح الباشا فى فرض شروطه سالفة الذِكْر على أهالى الصعيد الأعلى ، فإن علماء الأزهر فى الديوان العالى لم تهتز صورة نجاحهم فى الدفاع عن حقوق الزَّارعين فى الصعيد الأعلى ، فحسبهم أنهم أبقوا الأراضى الزراعية فى تلك المناطق بأيدى زارعيها الذين عمروها ، وأنفقوا فى سبيل استصلاحها أموالاً عظيمة ، ولم يتوانوا فى دفع ما فُرِض عليها من مال وغلال .

ومما لا شك فيه أن تأييد العلماء لحقوق أهل الصعيد الأعلى كان نابعاً من تأييد الشرع لحقوقهم ، كما أن أقصى أمانى أهل الصعيد الأعلى كانت تدور حول بقاء الأراضى الزراعية تحت أيديهم .

العلماء يدافعون عن الموارد المالية للتعليم والشعائر الإسلامية

(١١٠٦ هـ = ١٦٩٤ ، ١٦٩٥م)

فى سنة ١١٠٦ هـ (١٦٩٤م) توقف ملتزمو الأراضى الزراعية فى مصر عن دفع الأموال المقررة على أراضيهم إلى خزانة الديوان العالى محتجين بأن منسوب الفيضان كان منخفضاً ، وأن الأراضى الزراعية لم تَجُد إلا بمحاصيل قليلة .

فاقترح قاضى القضاة فى إحدى جلسات الديوان العالى على ملتزمى الأراضى الزراعية أن يدفعوا ثلث الأموال المقررة ليتسنى لحكومة على باشا صرف المرتبات لمستحقيها ، غير أن هذا الاقتراح لم يحصل على موافقة الديوان العالى .

لهذا عقد على باشا والى مصر الديوان العالى فى ١٦ من ربيع الثانى سنة ١١٠٦ هـ (١٦٩٤م) بكامل هيئاته : علماء الأزهر ، والصناجق ورؤساء الفِرَق العسكرية ، ودعا ملتزمى الأراضى الزراعية إلى حضور هذه الجلسة لأنهم طرف أساسى فيما سيُعرض على أعضاء الديوان العالى فيها .

فَلَمَّا اكتمل نظام المجلس قال على باشا : إنه طبقاً للكشف والتحرى الذى قام به رجاله تبيَّن أن أراضى الغربية والمنوفية والشرقية والفيوم والجيزة لم تَجُدْ بالغلال هذا العام .

فظهر فى الجلسة رأى فحواه أن يدفع الملتزمون فى هذا العام المستحقات الأميرية ، وأن يؤجلوا دفع العوائد والجهات وخدمات العسكر وخراج الأوقاف والرِّزق إلى أن تجود الأرض فى فصل زراعى لاحق .

وكان علماء الأزهر قد تقصَّوا الحقائق ، وعرفوا أن الملتزمين يستطيعون دفع خراج الأوقاف والرزق فى هذا العام ، لأن حواصلهم وخزاناتهم مليئة بالغلال والأمول التى جادت بها الأراضى فى العام الماضى ، وأن توقف الملتزمين عن دفع خراج الأوقاف والرزق يؤدى إلى تعطيل حلقات العلم وإقامة الشعائر الإسلامية .

وقد كان زعماء المماليك والعسكر يسيطرون على الالتزام فى مصر ، لهذا تغلَّب الرأى القائل بدفع الأموال الأميرية فقط هذا العام وتأجيل ما عداها .

فلما رأى والى مصر على باشا الاتجاه السائد فى المجلس والذى رضى به الملتزمون الحاضرون فى المجلس وأيَّدوه ووعدوا بتنفيذه فوراً كتب حُجَّةً بذلك على الملتزمين وأخذ توقيعاتهم عليها ، وبهذا ضمن والى مصر على باشا مستحقات الدولة وقنع به ولم يعارض فيما سواه .

ولما بدأت الآثار السيئة تظهر على ساحات التعليم والشعائر صعد فى ٥ من شوَّال سنة ١١٠٦ هـ جمع من علماء الأزهر وطلبة العلم القلعة للقاء على باشا ، وكان فى مجلسه آنذاك الثلاثة الكبار المسيطرون على الالتزام فى مصر ، وهم : مصطفى كتخدا الباشا ، ويوسف أغا كتخدا الجاويشية ، وإبراهيم بك أمير الحج المصرى .

فلما أخذ علماء الأزهر مجالسهم فى مقر حكم والى مصر على باشا وجَّهوا إلى هؤلاء الثلاثة الكبار المسيطرين على الالتزام لوماً عظيماً وأسمعوهم شديد القول ، فما وسع هؤلاء الثلاثة إلا أن تعهدوا أمام علماء الأزهر ووالى مصر على باشا بدفع مال الوقف والرزق .

عند ذلك أصدر على باشا فرماناً إلى جميع الملتزمين ليبادروا بدفع خراج الأوقاف والرزق ، ودوَّن بهذا حُجَّة شرعية فى سجلات الديوان .

وبهذا النضال الخيرى الذى أدَّاه علماء الأزهر تجنبت مصر توقفاً كاد أن يحدث فى مسيرة التعليم ، وخللاً أوشك أن يقع فى نظام اداء الشعائر الإسلامية .

وقد روى الصوالحى أن أولاد المكاتب صعدوا فى مسيرة كبيرة إلى القلعة بإشراف معلميهم وهم يهتفون : « رحم الله قايتباى ، أهلك الله إبراهيم بك الصغير أمير الحج » .

فلما علم إبراهيم بك بمسيرة أولاد المكاتب وما هتفوا به ، قال :

« أنا سأدفع خراج الأوقاف والرزق التابعة لى وكل مَن يمتنع من الملتزمين عن الدفع فنحن جميعاً سنقف ضده » .

فما كان من على باشا والى مصر إلا أن عمَّم فرمانه السالف ذكره على جميع الملتزمين ، وذلك فى ١٠ من شهر شوَّال سنة ١١٠٦ هـ (مايو ١٦٩٥م) .

العلماء يجابهون مؤامرة اليهود لإضعاف اقتصاد مصر

(١١١٤ هـ = ١٧٠٣م)

أدَّت السياسة النقدية لملتزم دار الضرب المصرية المعلم ياسف اليهودى إلى حدوث اضطرابات نقدية ، فقتله العسكر فى سنة ١١٠٨ هـ (١٦٩٦م) ، وفى سنة ١١١٤ هـ (١٧٠٣م) تعمَّد يهود مصر إحداث أزمة نقد ليحصلوا من خلالها على مكاسب مالية كبيرة ، ولينتقموا للمعلم ياسف اليهودى الذى قتله العسكر وهم فى ثورتهم العمياء .

وقد بدأ اليهود تنفيذ خطتهم بأن جَدُّوا فى شراء النقود الفضية الديوانية وغير الديوانية بسعر أكثر من سعرها المتداول ، ثم حوَّلوها إلى سبائك ، لهذا ارتفعت أسعار النقود ارتفاعاً فاحشاً زاد على ضعْف قيمتها ، وقد أدَّى هذا إلى خسارات جسيمة فى رؤوس الأموال ، لهذا هبَّ التجار والسوقة وأصحاب رؤوس الأموال وأرباب الصناعات فى مسيرة ساخطة ، واتجهوا إلى الجامع الأزهر ، وهناك عرضوا قضية النقد على العلماء ، فكتب العلماء مذكرة مفصَّلة حول هذه القضية ، ثم تقدَّموا هذه المسيرة واتجهوا بها إلى القلعة ، وهناك التقوا فى الديوان العالى بوالى مصر محمد باشا قرة ، وسلَّموه المذكرة التى دوَّنوا فيها مطالب التجار والسوقة وأصحاب رؤوس الأموال وأرباب الصناعات ، ثم أكَّدوا له أن خسارات جسيمة ستحل بمالية مصر ، وأحوالها التجارية إذا لم يتخذ قراراً حاسماً .

وبعد أن وعى والى مصر محمد باشا قرة الأمر أصدر فرماناً بعقد ديوان مصر العالى فى بيت حسين أغا بلفية ، ودعا إليه جميع أعضائه : العلماء ، والصناجق ، والأغوات رؤساء الفِرَق العسكرية السبع .

كما دعا إليه قاضى القضاة ، وكتخدا الباشا ، وهذان من أعضاء الديوان بحكم مناصبهم .

وقد قرر المجتمعون تعويض الأسواق بنشر نقود فضية لا يستطيع اليهود الاستفادة من سبكها ، كما قرروا إنشاء وظيفة « حاكم الرعية والأسعار » بمصر على غرار نظام إسلامبول ، وأسندوها إلى على أغاة الإنكشارية ، فأحكم على أغاة الإنكشارية الرقابة على الأسعار والأسواق ، وبدأت أحوال النقد المصرى تتخذ مساراتها الطبيعية بعد أن نشرت حكومة محمد باشا قرة النقود الفضية الجديدة ، فاطمأن التجار وأصحاب رؤوس الأموال والسوقة وأرباب الصناعات ومستهلكو السلع التجارية .

ولا شك فى أن الفضل الأول فى مجابهة مؤامرة اليهود النقدية ، إنما يرجع إلى علماء الأزهر .

العُلماءُ يُصْلِحُون بَيْن فَريقين انكشاريَّيْن تَأَهَّبَا للحَرب الداخليَّة

(١١١٩ هـ = ١٧٠٧م)

كان علماء الأزهر بحكم مكانتهم الاجتماعية وبحكم وجودهم فى الديوان العالى وتأثيرهم النافع فى قراراته مهيئين للدخول بين الفِرَق العسكرية المتناحرة إما بفرض الصلح الذى يرتضيه كل فريق ، وإما بإعلان بغى الفريق المعرض عن الصلح فى تصريحات أو خطب أو فتاوى شرعية .

ففى شهر شعبان سنة ١١١٩ هـ (نوفمبر ١٧٠٧م) انقسم جيش الإنكشارية فى مصر إلى فريقين ، فريق يتزعمه الأميران إبراهيم بك وغيطاس بك ، وفريق يتزعمه الأميران أيوب بك ومحمد بك .

وسبب هذا الانقسام هو رغبة كل فريق فى أن تكون وظائف الإنكشارية الكبرى وزعاماتها فى يده .

وقد اندفع كل فريق وراء أطماعه ، وتمسَّكَ بمواقفه ، وتعصَّبَ لآرائه ، واستيقظت الفتنة ، وبدأت الحرب الداخلية تنذر بشررها ، وبرز الجند والقادة وأعد كل فريق عُدَّته للقتال ، وأوشكت القاهرة أن تقع فى أتون حرب ضروس تحرق نيرانها المتحاربين ، ومَن ليست لهم صلة بهذه الحرب أو جريرة .

بَيْد أن علماء الأزهر لمّا رأوا تفاقم الأُمور عقدوا اجتماعاً فى بيت البكرية حضره شيخ السادات ، ثم أجروا اتصالات مكثفة بزعماء الفريقين الانكشاريّيْن المتنازعَيْن ، وبجميع الأطراف الأُخرى المتداخلة فى النزاع ، ثم اجتمعوا بوالى مصر حسن باشا السلحدار ، ونجحوا فى نهاية المطاف فى عقد صلح بين الفريقين الإنكشاريين المتنازعين ارتضاه الجميع .

وأبرز ما جاء فى هذا الصلح هو إبعاد الأمير إفرنج أحمد عن أوجاق الإنكشارية ، وفى نظير هذا يقلده والى مصر حسن باشا السلحدار أرقى رتبة فى وظائف الصنجقيات ، وهى « صنجق طبل خاناه » [1] ، وقد كان إبعاد إفرنج أحمد عن أوجاق الإنكشارية عملاً حكيماً .

وبهذا الصلح الحكيم الذى عقده علماء الأزهر بين فريقين عسكريين كبيرين سكنت الفتنة وأمنت القاهرة شرور حرب محرقة ربما طال أمدها .

(١) الصنجق طبل خاناه : أى الذى تُدَق له الطبول كلما ارتاد القلعة ، أو عاد إلى منزله ، كما تُدق له الطبول فى المناسبات العامة ، وعند موته .

العُلَماءُ يَمْنَعُونَ اليَهُودَ مِنَ السَّيْر بَيْنَ المَقَابر الإسلاميَّة

(١١٢٧ هـ = ١٧١٥م)

سبق أن عرفنا أن علماء الأزهر قضوا على مؤامرة اليهود فى مصر لإضعاف الاقتصاد القومى ، وذلك من خلال نفوذهم فى ديوان مصر العالى .

وفى سنة ١١٢٧ هـ (١٧١٥م) دأب يهود مصر على اختراق مقابر المسلمين والسير بينها كلما أرادوا الذهاب إلى مقابرهم فى الجبل الأحمر للزيارة أو لدفن موتاهم على الرغم من وجود طريق آخر محاذ لنهر النيل سبق أن خُصِّص لهم ، وسلكه أسلافهم ، وكانوا هم يسلكونه حتى وقت قريب ، وقد آذى هذا العمل اليهودى مشاعر المسلمين ، لأن مقابرهم تضم بعض الصحابة وكثيرين من التابعين والأئمة والصالحين ، فسرى بينهم تذمر عام ، وظهرت اتجاهات قوية لمنع اليهود بالقوة من السير بين المقابر الإسلامية ، غير أن علماء الجامع الأزهر رأوا أنه من الحكمة رفع الأمر إلى ولى الأمر حتى لا تُراق الدماء ، وولىُّ الأمرِ سيحكم فى هذه القضية وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية بعناية العلماء .

فكتب الشيخ عبد الخالق السادات الشافعى مذكرة شملت جوانب الموضوع ماضيه وحاضره ، وضم إليها فتوى علماء الأزهر والتى جاء فيها « أنه لا يجوز لليهود أن يدوسوا بأقدامهم مقابر ضمَّت أجساد الصحابة والتابعين والشهداء والصالحين والأئمة والأولياء منذ الفتح العُمَرى إلى الآن » ، وقد وقَّعَ على مذكرة الشيخ السادات بعضُ كبار العلماء وشيوخ الزوايا والمساجد والتكايا .

وبعد أن تم ذلك عرض علماء الأزهر هذه المذكرة على والى مصر عبدى باشا ، فأصدر عبدى باشا فرماناً فحواه : « إنه بناءً على فتوى السادة العلماء الشريفة يقوم أغاة مستحفظان [1] بمنع اليهود من عبور مقابر المسلمين ، ويُلزَمُون بسلوك طريقهم المحاذى لنهر النيل » .

وبهذا الموقف الحازم الذى وقفه علماء الأزهر اطمأن المسلمون إلى تحقق الحفاظ على حُرْمة مقابرهم ، ومُنِع اليهود من استهتارهم الذى كان سيوقعهم فى مدارج الهلكة والخسران .

* * *

(١) مستحفظان : اسم آخر أُطلق على الإنكشارية ، وأغاة مستحفظان هو زعيم الإنكشارية فى مصر ، والإنكشارية أو مستحفظان هى أقوى الفِرَق العسكرية العثمانية فى مصر وإسلامبول .

عُلَماءُ الأَزْهَر يَعْزِلُون أغاة الإنكشَارِيّة دِفَاعاً عن حُقُوق الأفراد

(١١٣٠ هـ = ١٧١٧م)

ظَلَّ علماء الأزهر يواجهون مفاسد العسكر وعدوانَ سفهائهم على الأفراد ، وكان هذا متوائماً مع المكانة التى تَبَوَّؤُوها ، وما أُنيط بهم من واجبات شريفة أبرزها الدفاع عن حق الفرد وعن الحقوق العامة .

ففى سنة ١١٣٠ هـ (١٧١٧م) أمر والى مصر على باشا أغاةَ الإنكشارية بأن يخرج فى كوكبة من الفرسان ليفتش فى أرجاء القاهرة عن العسكريين المفسدين الذين يستولون على بضائع الناس بأبخس الأثمان أو ظلماً بلا ثمن ، وعن السوقة الذين يرفعون الأسعار ، وينشرون الغلاء ، فيؤدِّب مَن يجده منهم مُقْتَرفاً لمثل هذه الأعمال أدباً على قدر فعله ، ولا يَخشَ فى الحق أميراً ولا عظيماً .

ومما لا شك فيه أن أهداف هذه الحملة إصلاحية أخلاقية ، وكان من الممكن أن تُؤْتى ثمارها المرجوة فى مجتمع يحب الإصلاح ويتمسك بالأخلاق ، لو أن قائدها أغاة الإنكشارية كان على شىء من الصلاح والأخلاق .

وقد قيل فى المثل : « فاقد الشىء لا يعطيه » .

لهذا ما تحرَّك أغاة الإنكشارية بفرسانه حتى أصبح شغله الشاغل مراقبة الجمهور عن كثب ليرى مَن ينتصب له واقفاً ومَن لا ينتصب .

وكأنما كان الناس يقرأون فكره ولغة وجهه وعينيه ، فكان كلما مرَّ على ملأٍ منهم هَبُّوا له وقوفاً ليتجنبوا شره .

غير أن رجلاً لم يكترث لهذا الأغا وفرسانه عند مرورهم ، ولم ينتصب

واقفاً كما فعل الناس ، فتوقف أغاة الإنكشارية بموكبه ، وسأل هذا الرجل قائلا : لِمَ لَمْ تقف كما وقف الناس ؟

فقال الرجل فى شجاعة : أنا ابن شيخ الإسلام منصور المنوفى !

فغضب الأغا وأمر أعوانه بضرب الرجل فضربوه ضرباً مبرحاً ، فلما وصلت أخبار الاعتداء على ابن شيخ الإسلام منصور المنوفى إلى علماء الجامع الأزهر أوقفوا دروس العلم ، ثم عقدوا اجتماعاً دعوا إليه مشايخ الزوايا ، ثم خرج العلماء وطلبة العلم والمتعبدون فى الزوايا ومشايخهم فى مسيرة ساخطة متجهين إلى الديوان العالى ، وهناك عرض كبارُ العلماء قضيةَ اعتداء أغاة الإنكشارية ورجاله على ابن شيخ الإسلام منصور المنوفى على والى مصر على باشا ، ولم يغادروا الديوان العالى إلا بعد أن أصدر والى مصر فرماناً بعزل أغاة الإنكشارية من منصبه عزلاً مؤبداً .

فانظر كيف انحرف هذا الأغا بوظيفته عن مسارها لأُمور شكلية أدَّت به إلى العدوان على إنسان شريف ، وانظر كيف أدَّى به هذا السلوك السيء إلى الطرد من منصبه .

ومما لا شك فيه أن هذه الحادثة التاريخية من الدلائل القوية على حرص علماء الأزهر على الدفاع عن كرامة الفرد ، وإنزال العقوبة بمن يسلك مسلكاً عدوانيا من أهل السُّلْطة على الأهالى ، كعقوبة الطرد من المنصب التى هى بلا شك أقسى على نفوس ذَوى المناصب والسلطات من أية عقوبة أُخرى ، والتى هى بلا شك درسٌ للمعتدى وعبرةٌ لأمثاله .

* * *

معارضة العلماء للسلطان محمود الأول

(١١٤٨ هـ = ١٧٣٥م)

فى سنة ١١٤٨ هـ (١٧٣٥م) بعث السلطان محمود الأول رسالةً إلى والى مصر بكير باشا تتضمن أمراً بإبطال المرتبات والعلوفات وإيداع مخصَّصاتها المالية فى خِزانة الدولة بمصر ريثما تخضع لتنظيمات أُخرى .

فعقد بكير باشا مجلس الديوان العالى بقلعة القاهرة ، ودعا إليه الصناجق المماليك ، ورؤساء العسكر ، وقاضى القضاة ، وعلماء الجامع الأزهر ، وهم : الشيخ سليمان المنصورى مفتى المذهب الحنفى ، والشيخ عبد الله الشبراوى مفتى المذهب الشافعى ، والشيخ أحمد العماوى مفتى المذهب المالكى ، والشيخ سالم النفراوى مفتى المذهب الحنبلى ، والشيخ عمر الطحلاوى مفتى المذهبين المالكى والشافعى .

فلما تُلِىَ أمرُ السلطان قال قاضى القضاة العثمانى : أمر السلطان لا يخالَف وتجب طاعته ، فقال الشيخ سليمان المنصورى : يا شيخ الإسلام هذه المرتبات جرت من مدة الملوك السابقين ، وأقرَّها نائب السلطان ، وفِعل نائب السلطان كفِعل السلطان ، وقد جرى العُرْف وجرت العادة بتداولها ، ومنها ما هو مرتب على خيرات ومساجد وأسبلة ، ولا يجوز إبطال ذلك لأن إبطاله إبطال للخيرات ، وتعطيل للشعائر الإسلامية ، ولا يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يُبطل ذلك ، وإن أَمَرَ ولىُّ الأمر بإبطاله لا يُسلَّمُ له بذلك ، ويُخالَف أمره ، لأنه أتى أمراً مخالفاً للشرع ، ولا يُسَلَّمُ للسلطان ولا لنائبه بفعل ما يخالف الشرع ، ولا تجوز طاعته ، ثم ساد المجلس حوارٌ طويل امتد إلى جلسات

أُخرى ، وظهر خلالها اقتراح بفرض ضريبة يدفعها كل من يتقاضى راتباً إلى خزانة الدولة .

وقد اتفق المجتمعون على أن يكتب العلماء رسالة إلى السلطان محمود الأول يُبيِّنون فيها آراءهم التى عارضوا بها فى ديوان مصر العالى .

فعهد العلماء إلى الشيخ عبد الله الشبراوى بكتابة رسالة إلى السلطان محمود الأول موجَّهة إليه من علماء الأزهر .

وقد بدأ الشيخ عبد الله الشبراوى بمقدمة مناسبة لموضوع الرسالة ، ثم ذكر أنه إنما يتحدث فى هذه الرسالة نيابةً عن رؤساء المذاهب الأربعة ، وعلماء الجامع الأزهر ، وأرباب السجَّادات البكرية ، والسادات ، والفقراء ، وأرباب الحقيقة الصوفية الذاكرين الله كثيراً الذين انقبضت قلوبهم ، وتكدَّر بالهم ، وتغيَّر حالهم عندما ورد خط شريف فى شأن الرواتب والعلوفات المرصدة على الشعائر الإسلامية ، والعِلم ، والمتقاعدين وأولادهم ، والأرامل واليتامى والمساكين .

ثم قال : إن غالب تلك الرواتب والعلوفات قد رُصِد على مساجد تُقام فيها الصلوات ، وزوايا يُذكر فيها الله تعالى كثيراً وتُعقد فيها مجالس الخيرات ، وقراءات قرآن عظيم الشأن ، وتسبيل ماءٍ فى سبيل يشرب منه لإنسان ، أو فى حوض يشرب منه الحيوان ، وتكريم آل بيت النبى سيد ولد عدنان ، وحلقات علم يعقدها العلماء وطَلَبة العلم ، وجنودٍ مُقاتلةٍ أو مُرابطةٍ فى سبيل الله تعالى .

ثم قال : إن هذه الرواتب والعلوفات رَصَدَ أموالها ومواردها الملوكُ والسلاطين ونوَّابهم السابقون المتصفون بالعدل والتقوى تحقيقاً لمصالح المرسَلَة وتمكيناً لضعفاء المسلمين وفقرائهم ومرضاهم من أرزاقهم بعد أن أصبحوا محجوبين عن الديوان .

ثم استطرد قائلاً : إن مصر القاهرة عامرةٌ بالعلم والعلماء والحُفَّاظ والفهماء فى المساجد والزوايا والرباطات والتكايا ، خصوصاً أهل الجامع الأزهر والموطن الأنور ، وهم قائمون بالفريضة بنشر الشريعة الغرَّاء ، دائمون على ذلك شهراً ودهراً ، منهمكون فى الاشتغال بطلب العلم آناء اللَّيل وأطراف النهار ، مستمرون على الدعاء لحضرتكم بدوام الدولة والحفظ من الأعداء ، يعيشون بما يصل إليهم من الأوقاف والمرتبات ، كذا الفقراء المتقاعدون والأرامل وأهل الضرورات ممن نشأ بتلك الديار ، أو كان من أغراب الأقطار ، وإن كان ذلك دون الكفاية ، لكنهم لله تعالى شاكرون .

ثم بيَّنَ الشيخ الشبراوى الأضرار العظيمة التى سوف تنجم عند قطع المرتبات والعلوفات ، فقال : ومتى والعياذُ بالله قُطِعت وأُبطِلت ، أو حصل فيها خلل أو عُطِّلت بطل الاشتغال بالعلوم وتعلم القرآن الكريم وحفظه ، وحصل خلل فى تلك الرسوم ، وآل ذلك إلى خراب هذا الإقليم العظيم وبطلان ما فيه من الخير الجسيم .

ثم هدَّد الشيخ الشبراوى بثورة قد يقوم بها شعب مصر إذا ما أحس بالضرر فقال : وربما قامت الرعية وهاجت ، واضطربت أحوالها وماجت ، لأن قطع المعايش والأرزاق يفضى إلى ما هو أعظم وأشد .

ثم نصح السلطان بالتزام العدل فى أُسلوب جميل ، وذكر ما ورد فى فضائل العدل من الأحاديث ، وأكَّدَ أن العلماء مُكرَمون فى كل زمان .

ثم بيَّنَ التسلسل التاريخى والأصل الشرعى لرصد الأموال على العلم والعلماء والمتعبدين والفقراء وذَوى الضرورات والمجاهدين والمرابطين والمتقاعدين وآل النبى عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم .

فقال : إن أول مَن خصَّصَ من بيت مال المسلمين للعلماء والمجاهدين والمرابطين فى سبيل الله وللفقراء وذَوى الضرورات وعِترة المصطفى صلى الله عليه وسلم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه اقتداء بسُنَّة النبى ﷺ ،

وقد اتَّبع الخلفاءُ والسلاطين والملوك الذين جاءوا بعد عمر بن الخطاب رضى الله عنه سُنَّته ، كالشهيد نور الدين ، وصلاح الدين الأيوبى ، والكامل الأيوبى .

واختتم الشيخ الشبراوى هذه الرسالة بحثٍّ السلطان العثمانى على أن يُصدر فرماناً ببقاء الرواتب والعلوفات على ما هى عليه اقتداءً بأهل الفضل والفضيلة .

وبهذه المعارضة القوية ، وبتلك الرسالة الصادقة استطاع علماء الأزهر أن يُوقفوا فرمان السلطان محمود الأول . فحموا رسالة العلم والتعليم والحقوق العامة الأُخرى ، كإقامة الشعائر ، ورعاية الفقراء واليتامى والأرامل والمساكين والمنقطعين للجهاد والرباط فى سبيل الله والمتعبدين .

فخمدت بهذا مرةً ثانية محاولة الدولة القضاء على تلك الموارد الحضارية والإنسانية العظيمة .

عُلَمَاء الأزهر يُدافِعُونَ عَن حَقِّ المسلمِينَ العَام فى الحَجِّ الآمن

(١١٥٨ - ١١٦١ هـ = ١٧٤٥ - ١٧٤٨م)

كثيراً ما كان يتعرَّض رَكْب الحج المصرى والذى كان يتبعه ركب حج شمال إفريقيا - لغارات قبائل العُرْبان فى صحارى مصر والحجاز وكان هذا شيئاً معتاداً ، وحدوثه كان متوقَّعاً . ومن أوائل واجبات أمير الحج المصرى اصطحاب فِرْقة عسكرية قوية مزوَّدة بالبنادق والمدافع للدفاع عن قافلة الحج ، ونادراً ما كان يفشل أمير الحج فى أداء واجباته العسكرية والإدارية ، غير أنه منذ سنة ١١٥٨ هـ (١٧٤٥م) انقلب الوضع فأصبح أمير الحج هو مصدر خوف الحُجَّاج ومتاعبهم وآلامهم ، ومبعث قلقهم ، والسبب فى قعود كثيرين من المسلمين عن أداء فريضة الحج .

ذلك أنه عندما تولى خليل بك ابن قيطاس القطامشى إمارة الحج فى هذا العام استغلَّ منصبه استغلالاً مشيناً ، فأطلق أيدى أتباعه وعبيده فى القاهرة وطريق الحج ، فعاثوا فى الأرض فساداً ، إذ فرضوا على أثرياء بولاق أتاوات كبيرة ، كما وقفوا على طريق العقبة حيث فرضوا على كل حاج أتاوة معيَّنة ، وادّعوا أنها صدقات وما هى بصدقات ، لأنهم كانوا يأخذونها بالإكراه ، ولا يقبلون إلا الجيد العظيم وما سخا من المال والمتاع ، ومَن قاومهم قتلوه .

وظل الأمر كذلك حتى دخلت سنة ١١٦٠ هـ (١٧٤٧م) ، فرفض المغاربة السفر لأداء فريضة الحج ما دام أتباع خليل بك أمير الحج يقطعون طريق العقبة ، ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام .

فلما علم مولاى عبد الله ملك المغرب بتوقف قافلة الحج المغربى هذا العام لعدم أمن الطريق بعث برسالة إلى علماء مصر وأُمرائها قال فيها بعد المقدمة :

« إن مما شاع بمغربنا والعياذُ بالله وذاع ، وانصدعت منه صدور أهل الدين أىُّ انصداع ، وضاقت من أجله الأرض على الخلائق ، وتحمَّل مَن فيه إيمان ما ليس له بطائق من تعدى أمير حجكم على عباد الله ، وإظهار جُرأته على زوَّار رسول الله ، فقد نهب المال ، وقتل الرجال ، وبذل المجهود فى تعديه الحدود ، وبلغ فى خُبثه الغاية ، وجاوز فى ظُلمه النهاية ، فيالها من مصيبة ما أعظمها ومن داهية دهماء ما أجسمها ، فكيف يا أُمَّة محمد ﷺ يُهان أو يُضام حجاج بيت الله الحرام وزائرو نبينا عليه الصلاة والسلام ؟

وبسبب ذلك تأخر الرَّكْب هذه السنة لهنالك ، وأفصحت لنا علماء الغرب بسقوطه لَمَّا ثبت عندهم ذلك ، فياللعجب كيف بعلماء مصر ومَن بها من أعيانها لا يقومون بتغيير هذا المنكر الفادح بشيوخها وشبابها » ؟

وقد أثار علماء الأزهر هذه القضية فى الديوان العالى وفى سائر المحافل ، وألزموا والى مصر محمد باشا بالعمل على تأمين طريق الحج .

فلم يلبث محمد باشا أن ألقى القبض على أمير الحج المصرى خليل بك وثلاثة من أعوانه وقتلهم ، وذلك فى مطلع سنة ١١٦١ هـ (١٧٤٨م) ، ثم بعث إلى ملك المغرب برسالة عرَّفه فيها بأن طريق الحج أصبح آمناً .

كذلك بعث علماء الأزهر إلى ملك المغرب برسالة ذكروا فيها ما حلَّ بالعُصَاة من النِقَم ، وأن طريق الحج أصبح آمناً كأمان الحرم .

ومما يجب أن نلحظه هو تقديم ملك المغرب فى رسالته خطابه للعلماء على سائر أهل السُّلْطة والأُمراء .

وإرسال العلماء إلى ملك المغرب رسالة مستقلة .

وهذا بلا ريب يُشير إلى المكانة السياسية التى تبوأها علماء الأزهر فى مصر بجانب مكاناتهم الاجتماعية والدينية وزعامتهم الشعبية .

* * *

مواقف علماء الأزهر فى عصر نفوذ المماليك

● تمهيـــد :

سبق أن بينتُ أن علماء الأزهر عارضوا بعض سلاطين الدولة العثمانية ، وأوقفوا فرماناتهم التى بعثوا بها إلى الديوان العالى فى مصر ، كما أنهم عارضوا فى الديوان العالى وخارجه كثيرين من الباشوات الذين تولَّوا حكم مصر ليصححوا مناهجَهم فى الحكم طبقاً لأحكام الشريعة الغرَّاء .

وقد كانت معارضات العلماء نابعة من قوة وجودهم فى الديوان العالى كجبهةٍ لها هيبتها وثقلها ، كما كانت نابعة من حق النُّصح الذى خوَّلته لهم الشريعة الإسلامية السمحاء ، والتى كان العملُ بها أمراً مقرَّراً سارياً فى الدولة العثمانية وولاياتها حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلاديين .

بَيْد أنه منذ منتصف القرن الثانى عشر الهجرى أصبح حكم مصر فى يد الزعماء المماليك ، وأصبح الوالى العثمانى مجرَّد مراقِب عثمانى يعنيه فى المقام الأول أن تظلَّ مصر تابعة للدولة العثمانية ، وأن تُرسل إليها الأموال الأميرية المقررة (الخزنة) كل عام ، وأن تُرسل إلى الحرمين الشريفين الغلال والأموال المقرَّرة كل عام .

وكان أقوى زعيم لأقوى حزب مملوكى يُمسك بزمام الحكم فى مصر هو وحزبُه ، ويُطلَقُ على هذا الزعيم « شيخ البلد » أى شيخ مصر .

ولا يجرؤ والى مصر الباشا العثمانى أن يُقرِّر قراراً أو يُصدر أمراً أو يفعل فعلاً أو يتركه إلا إذا وافق عليه شيخ مصر وارتضاه .

فأصبح من الطبيعى أن تتجه معارضةُ العلماء إلى زعماء المماليك ؛ الهيئة التى أصبح بيدها إصدار القرارات وتنفيذها .

وقد كان المماليك أشد ظُلماً وأكثر تعسفاً من ولاة مصر الباشوات العثمانيين ، لهذا لم يكتف العلماء بمعارضاتهم فى الديوان العالى ، فأعلنوها وجهروا بها فى مواطن أُخرى ، ثم تطوَّرت هذه المعارضات فأصبحت انتفاضات وثورات ضد المماليك قادها علماء الأزهر ، وسأتعرض لها بالبيان فى الفصل التالى بمشيئة الله تعالى .

مُعَارَضَةُ شيخ الأَزهَرِ محمد الحِفْنَاوِىّ للزَّعيمَيْن

حسين بك كشكش ، وعلى بك الكبير

(١١٨٠ ، ١١٨١ هـ = ١٧٦٦ ، ١٧٦٧م)

ظهر فى سنة ١١٧٠ هـ (١٧٥٦م) زعيم قوى يُدعى على بك ، واشتهر بين المماليك بجّن على ، استطاع أن يسيطر هو وحزبه على حكم مصر .

غير أن زعماء الأحزاب المملوكية الأُخرى لم يتركوا له الحكم لقمة سائغة ، فاشتعلت الحروب فى شوارع القاهرة وفى الأقاليم بين على بك وحزبه وبين حُسين بك كَشْكَشْ وحزبه ، فَهُزِم على بك وحزبه ، وفرَّ إلى الصعيد ، وجعل المنيا خط دفاعه الأول .

أما حسين بك كشكش الذى أعلن نفسه شيخاً على مصر ، فإنه عقد الديوان العالى ليأخذ موافقة أعضائه على قتال على بك وأتباعه الذين سيطروا على صعيد مصر ، وكان علماء الأزهر فى الديوان العالى يتزعمهم شيخ الأزهر محمد الحفناوى الشافعى ، فلما عرض حسين بك مسألة إرسال جيوش إلى الصعيد للقضاء على (على بك) وأتباعه انبرى شيخ الأزهر محمد الحفناوى لمعارضته ، ولم يوافقه على تسيير جيوش إلى صعيد مصر ، ثم قال له : لقد أخربتم الأقاليم والبلاد ، لماذا هذه الفتن ؟ ولِمَ هذا القتال ؟ ولأى شىء تعدون عُدَّة الحربْ ؟ على بك هذا أخوكم وزميل نشأتكم ، لِمَ لا يأتى إلى القاهرة ويدخل بيته ، ثم نعقد بينكم صُلحاً تستريحون بعده وتُريحون الناس ؟

ثم وجَّه شيخ الأزهر فى هذا المجلس إنذاراً إلى حسين بك وأتباعه قائلا :

« وإنى أقسم بالله العلى العظيم لن يسافر منكم أحدٌ أبداً بحملات حربية مطلقاً ، ووالله لو فعلتم فلن يحصل لكم خيرٌ أبداً ولن تلوموا بعد ذلك إلا أنفسكم » ، فقال حسين بك لشيخ الأزهر : يا سيدى ؛ إن علياً هو الذى حرّك الشر ، وعمل على أن يكون له ولمماليكه مُلْك مصر ، فإن لم ننهض لحربه نهض هو لقتالنا وفعل بنا الأفاعيل .

فقال شيخ الأزهر : سوف أبعث إليه برسالة فلا يتحركْ منكم أحد حتى يأتينى منه ردّ .

ثم كتب شيخ الأزهر إلى على بك رسالة شدَّد فيها عليه ووبخه وزجره ، ووعظه ونصحه .

بيد أن شيخ الأزهر لم تطل به الحياة بعد هذا الموقف ، فجاز إلى ربه فى شهر ربيع الأول سنة ١١٨١ هـ (أغسطس ١٧٦٧م) .

ثم توالت الأحداث لتشهد مصر معارك طاحنة انتصر فى معظمها على بك وتمكّن من اقتضاء على خصومه ، وأصبح زعيم المماليك وشيخ مصر بلا منازع .

ولئن كانت معارضة العلماء فى الديوان العالى لم تحقق الأهداف التى كان يرجوها شيخ الأزهر ، وهى أن ينبذ المماليك خلافاتهم ، ويُقدِّموا مصالح مصر وشعبها على مصالحهم ، فإنَّ العلماء بهذه المعارضة قد أدَّوْا ما أوجبه عليهم ربهم سبحانه وتعالى وما ارتضته ضمائرهم .

أما زعماء المماليك فقد أبَوْا إلا أن يخوضوا حرباً رهيبة يقتل فيها بعضهم بعضاً « ولم يحصل لهم خيرٌ أبداً » كما قال شيخ الأزهر .

فقد لقى حسين بك كشكش وأتباعه مصارعهم وطيف برؤوسهم فى القاهرة ، وعلى الرغم من أن على بك قد بلغ هو وأتباعه شأواً عظيماً ، فسيطَر على الحجاز وعلى مناطق شاسعة فى الشام ، وأراد أن يُحيى سَلْطنة المماليك ، فإنّ بعض أعوانه خانوه ، ومدُّوا أيديهم إلى الدولة العثمانية ، فقضوا عليه وعلى حزبه قضاءً مبرماً ، وذلك فى سنة ١١٨٧ هـ (١٧٧٣م) .

* * *

عُلماءُ الأزهر يُلغُون مَظَالم باب الشُّوَن ويُجرون مُرتَّبات فُقَراءِ جامعى قايتباى والزغارى

(١١٨٢ هـ = ١٧٦٨م)

مما لا شك فيه أن الديوان العالى بقلعة القاهرة كان أعظم وسيلة مكَّنت العلماء فى مصر من أن يضعوا كثيراً من الأُمور فى نصابها ، وأن يرفعوا كثيراً من المظالم عن كواهل الناس ، وأن يردوا إلى أصحاب الحقوق حقوقهم .

ففى سنة ١١٨٢ هـ (١٧٦٨م) - وكان الوالى على مصر يومئذ محمد باشا - طلب علماء الأزهر فى ديوان مصر العالى من محمد باشا أن يصدر فرماناً بإلغاء المظالم (وهى المقررات المالية التى لا سند لها فى الشريعة) من باب الشُّوَن وبإجراء مرتبات فقراء جامعى قايتباى والزغارى المتوقفة ، وقد كتب العلماء مذكرة بهذين الموضوعين ذكروا فيها أن المقررات المالية المفروضة على مُوَرِّدى الغلال أو آخذيها من باب الشُّوَن لا سند لها فى الشريعة الإسلامية ، لهذا فإنها تُعَد من المظالم التى يجب إلغاؤها ، كما بيَّنوا فى مذكرتهم أن مرتبات جامعى قايتباى والزغارى الخاصة بفقرائهما المنقطعين للعبادة والنُّسُك لم تُصرف إليهم فى هذا العام ، وهو عام ١١٨٢ هـ من أوقاف هذين الجامعين المرصَدة على إقامة الشعائر فيهما وعلى فقرائهما المتظلمين من توقف مرتباتهم .

ثم ذكروا أن أوقاف هذين الجامعين الآن تحت نظر وتصرف الأغا حسن بن داود الإنكشارى ، لهذا وجب أن يأمره والى مصر محمد باشا بصرف مرتبات فقراء الجامعين فوراً إليهم .

وقد استجاب والى مصر محمد باشا لمطالب العلماء ، فأصدر فرماناً بإلغاء المظالم والمحدَثات بباب الشُّوَن وغيرها على أن يكون هذا الفرمان دستوراً يُعمل به ابتداء من عام ١١٨٢ هـ .

كما أصدر فرماناً آخر إلى رؤساء الإنكشارية فى مصر بإلزام الأغا حسن بن داود بصرف مرتبات فقراء جامعى قايتباى والزغارى فوراً .

* * *

مُعَارَضةُ الشيخ على الصَّعيدى وَجُهُوده الإصْلاحية

فى عهْدَى على بك الكبير ومحمد بك أبى الذهب

(١١٨٢ - ١١٨٩ هـ = ١٧٦٨ - ١٧٧٥م)

إبّان حكم على بك الكبير لمصر ظهر عالِم جليل من علماء الأزهر اشتهر بزعامته العلمية وصَوْلته السياسية ، هذا العالِم هو الشيخ على الصَّعيدى العدوى الذى عُرِف بشدته فى الحق ، وتصديه للباطل ، وحرصه على مجالس العلم ، وبغضه سفاسف الأُمور .

وكان الشيخ على الصَّعيدى يتمسك بتحريم الدخان وينهى عنه ، ويمنعه من أى مجلس يرتاده ، ويرى أن منعه من مجالس العلماء تعظيمٌ للعلم وللعلماء .

وكان إذا ارتاد مجلساً ولو من مجالس الأُمراء ورأى مَن يشرب فيه الدخان شنع عليه ، وكسر آلته ، ولو كانت بيد عظيم قومه ، فترك الناس شرب الدخان فى كل مجلس ظنوا أن الشيخ على الصَّعيدى سيرتاده .

وإذا حدث أن رآه أهلُ مجلس يشربون الدخان قادماً عليهم يرفعون قصباتهم وشبكهم (آلات الدخان) ويخفونها فى عجلة وخوف ، ومع ذلك فإنهم كانوا لا ينجون من زجر الشيخ لهم ، وإنكاره عليهم عندما يعرف آثار الدخان فى مجلسهم .

بل إنّ على بك الكبير شيخ مصر كان إذا علم أن الشيخ على الصَّعيدى قادم إلى مجلسه رفع منه الشبك والقصبات ، وأخفاها قبل أن يصل الشيخ مع ما اشتُهِر به على بك الكبير من التكبر والاعتداد بالنفس .

وكان الشيخ على الصَّعيدى يتحدَّث إلى على بك وأُمرائه كما يتحدَّث إلى تلامذته ، فلا يترك نُصحهم وتبصيرهم وإرشادهم .

حدث أن الشيخ على الصَّعيدى ارتاد يوماً مجلس على بك الكبير فتلقاه ، ورحَّب به ، وقبَّل يده كعادته ، ثم أجلسه وصمت مفكراً فى أمر ما ، فاعتقد الشيخ على الصَّعيدى أن على بك أعرض عنه ، فقال له : يا على ؛ مَن تكون أنت ؟ إن رضاك وغضبك عندى سواء ، بل إن غضبك عندى خير من رضاك . وحاول على بك أن يسترضيه ، وقال له : يا سيدى ؛ أنا لم أغضب من شىء ، ولكن الشيخ على الصَّعيدى تركه وانصرف .

وكان الشيخ على لا يأتى مجلس على بك إلا للنُّصح ، أو للنهى عن كل أمر مخالف للشرع ، أو لإنصاف المظلومين ، أو لحل القضايا والمشكلات ، فسأل على بك عن المسائل التى جاء من أجلها الشيخ على الصَّعيدى ، فأخبر بها ، فأمر بقضائها وإنصاف أصحابها فوراً .

ولما لقى الأمير على بك مصرعه فى الصالحية فى شهر صفر سنة ١١٨٧ هـ (إبريل ١٧٧٣م) ، وانتقلت مشيخة مصر إلى محمد بك أبى الذهب لم تتأثر مكانة الشيخ على الصَّعيدى فى ظل الحكومة الجديدة ، بل ازدادت عِزاً وتمكيناً ، فلقد كان محمد بك أبو الذهب يجل الشيخ على الصَّعيدى ، ولا يرد له شفاعة قَط ، ولا يمل نصائحه .

وكان الشيخ على الصَّعيدى يستقبل أصحاب القضايا والمشكلات ومَن وقعت عليهم المظالم ، ويكتب أسماءهم وقضاياهم ومشكلاتهم والمظالم التى وقعت عليهم فى عدد من الأوراق ، ثم يذهب بها إلى شيخ مصر محمد بك أبى الذهب ، وعندما يستقر فى مجلسه يُخرج هذه الأوراق ، ويعرض ما فيها من قضايا ومشكلات ومظالم على شيخ مصر قضية قضية أو مشكلة مشكلة أو مَظْلمة مَظْلمة ، ولا ينتقل من قضية أو مشكلة أو مَظْلمة إلى غيرها إلا بعد أن يبت فيها شيخ مصر بما يوافق عدل الشريعة الإسلامية وحكمتها ، ولا يغادر

مجلس شيخ مصر إلا بعد أن ينتهى من جميع القضايا والمشكلات والمظالم التى سجَّلها فى أوراقه ، وشيخ مصر لا يخالفه ، ولا تنقبض نفسه ، ولا يعتريه الملل .

وكان الشيخ على الصَّعيدى لا يُبالى أثناء عرضه تلك القضايا والمشكلات والمظالم أن يعط شيخ مصر وينصحه ويُعلِّمه ، وإن لحظ فيه فتوراً أنَّبه وشدَّد عليه القول ، كأنما هو تلميذ فى حلقة درسه .

ولما بنى محمد بك أبو الذهب مدرسته المجاورة للأزهر خصَّ الشيخ على الصَّعيدى بمشيخة الحديث الشريف فيها ، كما جعلها مقراً للمفتين الأربعة .

وقد تحدَّث الشيخ المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى عن الشيخ على الصَّعيدى فقال : هو الإمام الهُمام ، شيخ مشايخ الإسلام ، أعلم العلماء ، إمام المحققين ، وعمدة المدققين ، الشيخ على بن أحمد بن مكرم الله الصَّعيدى العدوى المالكى (المتوفى فى سنة ١١٨٩ هـ = ١٧٧٥م) .

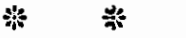

معارضة الشيخ على الصَّعيدى وجهوده الإصلاحية

فى عهد إسماعيل بك

(١١٨٩ هـ = ١٧٧٥م)

ترقى الأمير يوسف بك فى المناصب حتى أصبح أميراً للحج بسبب إصهاره إلى الأمير الكبير محمد بك أبى الذهب ، فانهالت عليه الدنيا حتى أصبح ذا مال وجاه وقوة وسلطان ، غير أنه لم يكن سوىَّ النفس ، فكانت تعتريه حدة عظمى ، ثم يغمره هدوء واضح .

وإذا لم يعجبه نظام دار انتهى من بنائها هدمها فوراً ، وكانت علاقاته بالأُمراء سيئة ، كما كانت علاقاته بالعلماء أعظم سوءاً ، وكان شيخ مصر آنذاك إسماعيل بك يبغضه .

حدث أن الشيخ الفقيه عبد الباقى العفيفى رفع دعوى أمام القاضى المالكى حسن الجداوى يطلب طلاق ابنة أخيه من زوجها الذى غاب عنها المدة الشرعية ، فحكم القاضى بطلاقها ، فلما عاد الزوج شكاه إلى الأمير يوسف بك ، فألقى القبض عليه ، ووضعه فى سجن الجرائم .

فلما بلغ الشيخ علىَّ الصَّعيدى هذا الخبر بادر فى جمع من العلماء ، منهم القاضى المالكى حسن الجداوى - إلى بيت الأمير يوسف ، فلما أخذوا أماكنهم فى مجلسه قال له الشيخ على الصَّعيدى : ما هذه الأفعال وما هذا التجرؤ ؟

فقال الأمير يوسف : أفعالكم أقبح .

فقال الشيخ الصَّعيدى : كيف ؟

فقال الأمير يوسف : مَن يقول إن المرأة إذا غاب عنها زوجها وترك لها ما تنفقه تُطلَّق ، فإذا عاد وجدها مع زوج آخر ؟

فقال الشيخ على الصَّعيدى : هذه أحكام شرعية نحن أعلم بها ، وما قضى به القاضى يجرى به العمل فى مذهب الإمام مالك .

فقال الأمير يوسف : آه لو رأيتُ هذا القاضى .

فما كان من القاضى الشيخ حسن الجداوى إلا أن أعلن وجوده فى شجاعة قائلاً : ها أنا ذا ، ولقد قضيتُ وفقاً لأُصول مذهبى .

فصاح الأمير يوسف بقوله : والله لأحطمنَّ رأسك .

عند ذلك انتصب الشيخ على الصَّعيدى واقفاً ، وقد احمرت عيناه ، فصاح فى وجه هذا الأمير قائلاً : « لعنك الله أيها العبد ، ولعن اليسرجى الذى جاء بك ، ولعن مَن باعك ومَن اشتراك ، ومَن جعلك أميراً » .

فهبَّ أُمراء يوسف بك يهدئون من ثورة الشيخ ، ويسترضونه ، ويعدونه بإطلاق سراح الشيخ العفيفى .

أما الأمير يوسف فإنه ارتج عليه ، ولم يستطع إلا الصمت ، فلم ينبث ببنت شفة غير أنه أشار إلى أُمرائه بإطلاق سراح الشيخ العفيفى ، والشيخ على الصَّعيدى ما زال يسب الأمير يوسف ويلعنه ويلعن مَن جعله أميراً بصوته المجلجل .

فلما أطلق الأُمراء سراح الشيخ العفيفى أخذه العلماء ، وخرجوا به ومعهم شيخهم على الصَّعيدى ، وأصواتهم تجلجل فى الفضاء بسب يوسف بك ولعنه ، ويوسف بك لا يزداد إلا هدوءاً وصمتاً .

ومما يجدر ذكره أن يوسف بك ما زادته الأيام بعد ذلك إلا حدَّة غضب وانحرافاً عن كل خُلُق سليم ، وما زادته إلا تمسكاً بالخُلُق الذميم ، فساءت العلاقات بينه وبين كافة الأُمراء ، كما ساءت العلاقات بينه وبين شيخ مصر إسماعيل بك ، فدبَّر له مؤامرة انتهت بقتله فى داره ، وذلك فى شهر رجب سنة ١١٩١ هـ (أغسطس ١٧٧٧م) .

﴿ لِيَجْزِيَ اللهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ، إِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ (١) .

* * *

(١) إبراهيم : ٥١

مُعَارَضَة العُلماء لحَسَنْ بَاشا القُبطان

(١٢٠٠ ، ١٢٠١ هـ = ١٧٨٦ ، ١٧٨٧م)

بينما كان المماليك سادرين فى غيهم غارقين فى مظالمهم وأطماعهم ، إذْ قرع أسماعهم نبأ أُسطول عثمانى يقوده حسن باشا القبطان قد وصل إلى الإسكندرية فى ٦ من رمضان سنة ١٢٠٠ هـ (يوليو ١٧٨٦م) على متنه جيش عثمانى كبير لإعادة سُلْطة الدولة العثمانية وهَيبتها فى مصر ، ولإعادة إسماعيل بك شيخاً على مصر بعد أن طرده من هذه المشيخة إبراهيم بك ومراد بك ، واستوليا على حكم مصر ، ولم يقوما بإصلاح قَط ، وإنما استسلما لتيارات المظالم والمفاسد فضجَّ الناس ، وعمَّ التذمر ، وهبَّت الانتفاضات بقيادة علماء الأزهر كما سيأتى بيانه ، لهذا كان دخول حسن باشا القبطان بجيشه مصر متفقاً مع اتجاهات علماء الأزهر وجمهور مصر السياسية .

وقد فوجئ المماليك بوصول هذا الجيش العثمانى الكبير ، فأصابهم الذهول والهلع واضطربت أحوالهم ، وتصاغروا أمام علماء الجامع الأزهر ووالى مصر محمد باشا يكن ، وأكثروا من ترددهم على علماء الأزهر واستعطافهم ، وأعلنوا أمامهم توبتهم وندمهم ، وبذلوا وعوداً مؤكدة بإرسال خزنة الدولة العثمانية وأموال وغلال الحرمين الشريفين فى مواعيدها المقرَّرة .

وقد كوَّن علماء الأزهر منهم وفداً ضم شيخ الأزهر أحمد العروسى الشافعى ، وشيخ المالكية محمد الأمير ، وشيخ الأحناف محمد الحريرى ، واصطحب هذا الوفد معه ثلاثة من رؤساء العسكر العثمانيين فى مصر للقاء حسن باشا القبطان ومعرفة أهدافه .

فلما التقوا به قال لهم : إنى ما أتيتُ إلى مصر إلا للعمل على راحة

الرعية ، وإن السلطان أوصانى بقوله : إن الرعية وديعة الله عندى ، وإنى استودعتك ما أودعنيه الله عَزَّ وجَلَّ .

ثم قال : إن راحة الرعية فى إزالة هذين المملوكين الكافرين (أى إبراهيم بك ومراد بك) .

فأدرك العلماء والعسكريون أن هدف حسن باشا القبطان هو إقصاء إبراهيم بك ومراد بك وأتباعهما عن حكم مصر .

وكان الصَّدر الأعظم يوسف باشا قد بعث إلى علماء الأزهر برسائل تدور حول هذا الهدف ، وقد وصلت إليهم هذه الرسائل بعد دخول حسن باشا القبطان بجيشه مصر .

وعلى الرغم من تصاغر المماليك أمام علماء الأزهر ومحمد باشا يكن والى مصر ، فإن مراد بك قاد حملة دفاع عسكرية لصد الجيش العثمانى فى الشمال .

وهناك بين محلة العلويين وفوة هاجم مراد بك الجيش العثمانى ليوقف تقدمه نحو القاهرة لكنه فشل ، فانسحب بسرعة وفرَّ بقواته صوب الجيزة .

أما إبراهيم بك شيخ مصر ، فإنه أكثر من تردده على كبار العلماء كالشيخ الدردير والشيخ العروسى والشيخ البكرى ، وأظهر أمامهم كثيراً من التواضع والانكسار ليكسب ودهم ، وليتجنب ثورة شعبية ضده وضد صاحبه مراد بك وأتباعهما قد تشتعل فى هذا الوقت الحرج لتؤيد حسن باشا القبطان انتقاماً منهم .

يقول الشيخ العلامة المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى : وركب إبراهيم بك فى هذا اليوم وذهب إلى الشيخ البكرى ، وهنأه بعيد الفِطر ، ثم ذهب إلى الشيخ العروسى والشيخ الدردير ، وصار يحكى لهم ، وتصاغر فى نفسه جداً ، وأوصاهم بالمحافظة وكف الرعية عن أمر يُحدثونه أو قومة أو حركة فى مثل هذا الوقت ، فإنه كان يخاف ذلك جداً خصوصاً لما أُشيع أمر الفرمانات التى أرسلها الباشا للمشايخ وتسامع بها الناس . . .

أما والى مصر محمد باشا يكن فإنه جمع العساكر فى ميدان الرميلة ، وتسابق المتطوعون المدنيون إلى الانضمام إليهم انتصاراً للدولة العثمانية وقوّاتها ، وانتقاماً من المماليك ورداً على مظالمهم .

وأما إبراهيم بك فإنه صفَّ متاريسه ومدافعه فى السبتية استعداداً لصد جيش حسن باشا وسفنه القادمة من الشمال ، وعسكرَ مماليكه فى هذه المنطقة ، وما هى إلا أيام حتى دهمتهم السفن والقوّات العثمانية ، فتركوا مواقعهم ولاذوا بالفرار ، فضجَّ أهالى القاهرة وضواحيها بالبِشر والسرور وغمرهم الحماس فكسروا عجلات المدافع التى تركها المماليك .

وقد استطاع إبراهيم بك جمع شراذم جيشه ، وحاول أن يستولى به على القلعة لكنه فشل ، فلم يجد أمامه مخرجاً سوى الفرار من القاهرة إلى الصعيد ، وهناك التقى بصديقه مراد بك ، حيث اتجها بقواتهما إلى أسيوط ، وجعلاها مقراً لهما .

وفى ١٢ من شهر شوَّال سنة ١٢٠٠ هـ (أغسطس ١٧٨٦م) سيطر العثمانيون على القاهرة ، وصعد حسن باشا وأعوانه القلعة وسط ابتهاج الأهالى وفرحهم ، فضرب والى مصر محمد باشا يكن مدفعية القلعة ابتهاجاً بهذا النصر ، وأثناء صعود حسن باشا القلعة قابله جمع عظيم من تجار القاهرة وأعيانها وعلمائها وشكوا إليه مظالم المماليك ، فوعدهم خيراً .

وقد تمكَّنت القوات العثمانية من أسر أبناء المماليك الفارين ونسائهم ، وكان من بين النساء المأسورات زوج إبراهيم بك .

وكان هذا الموقف بداية إعلان علماء الأزهر معارضتهم لسياسة حسن باشا ، فبعثوا إليه بادئ ذى بدء مَن يبلغه بوجوب إطلاق النساء .

فقال : لا مانع عندى من إطلاق سراحهنّ بشرط أن يدفعنّ ما على أزواجهنّ من مال السلطان ، إن أزواجهنَّ ظلوا سنين طويلة ينهبون البلاد ، ويأكلون مال السلطان والرعية ، وقد خرجوا من القاهرة على خيولهم وتركوا

الأموال عند النساء ، فإن دفعنَ ما على أزواجهن أخليت سبيلهنَّ ، وإلا أذقناهنّ العذاب .

ولما مضت عدة أيام ولم يدفع النسء المأسورات ما على أزواجهنَّ الفارين من أموال ، أو يرشدن إلى أماكنها ، أعلن حسن باشا بأنه سيبيع هؤلاء النساء والأبناء ، وسيصم مال البيع إلى بيت المال .

فتكوّن على الفور وفد من كبار علماء الأزهر ضم شيخ الأزهر أحمد العروسى ، والشيخ أحمد الدردير ، والشيخ محمد الخريرى ، والشيخ أبا الأنوار محمد السادات للقاء حسن باشا القبطان ، وإبلاغه بأن بيع نساء المماليك وأبنائهم محرَّمٌ لا تقره الشريعة الإسلامية ، فلما دخلوا مجلسه قال الشيخ أبو الأنوار محمد السادات موجهاً حديثه إلى حسن باشا القبطان : إنّا سُررنا بقدومك إلى مصر لما ظنناه فيك من العدل والإنصاف ، وإنَّ مولانا السلطان ما أرسلك إلى مصر إلا لإقامة الشرع ومنع الظلم ، وإنَّ بيع الحرائر وأُمهات الأولاد والأولاد لا يجوز شرعاً .

فكان وقع حديث الشيخ السادات على حسن باشا كالصاعقة ، فغضب وأحضر كاتب ديوانه وقال له : اكتب لى أسماء هؤلاء الشيوخ لأرسلها إلى السلطان وأخبره بمعارضتهم لأوامره ، ولسوف أرجع إلى الدولة ليبعث السلطان إليكم غيرى فتروا ماذا سيفعل ؟

أما كفاكم أنى أقتل كل يوم من عساكرى طائفة بأهون الأسباب مراعاة للرعية وشفقةً عليها ، ولو أن غيرى فى مكانى هذا لرأيتم ماذا يصنع عساكره بالناس وفى البيوت والأسواق !؟

فقال العلماء : أيها الباشا ؛ إنما نحن ناصحون شافعون بالحق ، والواجب المفروض علينا هو أن نقول الحق .

فهدأت نفسُ حسن باشا وأمر بإطلاق سراح نساء المماليك وأبنائهم ، وكان

الفضل فى هذا لتلك المعارضة الصادقة المصلحة التزيهة المستمَدة من شرع الله ، والتى تكفَّل العلماء برفع لوائها فى فترات تاريخهم المجيد .

وخلال سنة ١٢٠١ هـ تطورت أُمور ، وتغيَّرت أحوال ، وأصبحت الدولة العثمانية تواجه عدواناً روسياً كبيراً على شبه جزيرة القرم العثمانية ، فلهذا استدعت حسن باشا القبطان للعودة بأُسطوله وجيشه إلى إسلامبول لمساندة القوات العثمانية المدافعة عن شبه جزيرة القرم .

لهذا بادر حسن باشا القبطان بعقد الديوان العالى فى ١٤ من ذى الحجة سنة ١٢٠١ هـ (سبتمبر ١٧٨٧م) ، وقد حضر هذا الاجتماع علماء الجامع الأزهر وعلى رأسهم شيخ الأزهر أحمد العروسى ، كما حضره شيخ مصر إسماعيل بك والصناجق المماليك الموالون له ، ورؤساء الفِرَق العسكرية العثمانية فى مصر .

فلما اكتمل نظام المجلس تلا عليهم حسن باشا كتابين وردا من الدولة العثمانية ، تضمَّن أحدهما أمراً موجهاً إلى حسن باشا بسرعة العودة إلى الديار العثمانية للمشاركة فى صد جيوش روسيا التى شرعت فى غزو شبه جزيرة القرم .

وتضمن الآخر عفو الدولة العثمانية عن الأميرين الفارين إبراهيم بك ومراد بك ، بشرط أن يقيم الأول فى قنا ، وأن يقيم الثانى فى إسنا ، ولا يُسمح لهما بدخول القاهرة .

وقبل أن يغادر حسن باشا القبطان مصر زوَّد شيخ مصر إسماعيل بك ببعض المدافع والأسلحة ، وأبقى معه ألفاً وخمسمائة من جنود البحرية العثمانية (الغليونجية) وغليوناً صغيراً .

ثم غادر مصر بقوَّاته وأُسطوله فى آخر شهر ذى الحجة سنة ١٢٠١ هـ (سبتمبر ١٧٨٧م) .

وكان الفضل لعلماء الأزهر فى صون حقوق النساء والأبناء والحفاظ على حرياتهم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

فعلى الرغم من تودد حسن باشا القبطان إلى العلماء وتقربه منهم ، فإنهم لم يتوانوا فى نُصحه وتقويم مسلكه عندما ظهرت منه بوادر الإخلال بالمنهج الإسلامى .

كما أنَّ الخلافات التى نشبت بينهم وبين الأُمراء المماليك لم تمنعهم من الانتصار لحقوق أُسرهم وذويهم التى كفلتها لهم الشريعة الإسلامية .

فعارضوا بالحق حسن باشا القبطان وهو فى أوج انتصاره وقوّته ، وانتصروا بالحق للأُمراء المماليك وهم فى أشد أحوالهم هزيمة وضعفاً .

وتلك واللهِ مناقب لا يدركها إلا أعظم الناس خُلُقاً ونُبلاً .